المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

واقع الأمن الغذائي في الأردن

تأليف :

د.رنيـــم زياد أحمد جوابرة

VR.3383-6669.B

2022

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

THE REALITY OF FOOD SECURITY IN JORDAN

VR . 3383 - 6669 . B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany, Berlin 10315 Gensinger- Str. 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية و السياسيةوالاقتصادية
برلين/ألمانيا

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أ ي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من
الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة
All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريدالإلكتروني
book@democraticac.de

الكتاب : واقع الأمن الغذائي في الأردن

تأليف : د. رنيم زياد أحمد جوابرة

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب:VR . 3383 - 6669 . B

الطبعة الأولى يوليو / 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

" واقع الأمن الغذائي في الأردن "

(THE REALITY OF FOOD SECURITY IN JORDAN)

تأليف:

د. رنيـــم زياد أحمد جوابرة

الإهــداء

إلى من تعلمت منه السعي الدائم للعلم والمجد ..... إلى الذي يسعى ليقدم لي الأفضل والأحسن .... إلى الذي وثق بي وعلمني معنى الحياة وأعطاني أفضل ما لديه .....

إلى والدي أطال الله عمره

إلى منبع الدفء والحنان الذي لا ينضب .... إلى القلب الذي سكب حنانه في قلبي .... إلى التي أضاءت لي شموع العلم والمعرفة.....

إلى الغالية أمـــــــــي

إلى ذخري وسندي في الحياة ..... إلى إطلالة الخير والفرح .....

إلى أشقائـــــي وشقيقاتي

إلى من وقفن بجانبي في أصعب المواقف .... إلى اللاتي شجعنني وكان حبهن مصدر قوتي....

إلى صديقاتي

جامعة آل البيت ..إلى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار
أهدي هذا البحث

اللهم تقبل مني ما تحب وترضى

رنيم زياد جوابرة

الشكر والتقدير

بعد أن تم هذا العمل بحمد الله وشكره لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي ومثلي الأعلى الدكتور تركي الفواز وأساتذتي في كلية العلوم الإدارية والمالية، واشكرهم على صبرهم وتحملهم خلال إعداد هذه الدراسة الذين لم يوفروا جهدا إلا وأسعفوني فيه والذين لم يبخلوا علي يوما بوقفتهم وإرشادهم طوال فترة إشرافهم على هذه الدراسة ، حفظهم الله .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد في جامعة آل البيت. وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى رفاق الدرب أصدقائي وزملائي .

الباحثة رنيـــــــــــــــم زياد جوابرة

الفهرس :

قائمة المحتويات		رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة		
1-1	مقدمة	12
2-1	أهداف الدراسة	14
3-1	أهمية الدراسة	14
4-1	مشكلة الدراسة	15
5-1	فرضيات الدراسة	15
6-1	منهجية الدراسة	16
7-1	حدود الدراسة	17
8-1	التعريفات الإجرائية	18
9-1	الدراسات السابقة	19
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة		
1-2	الأمن الغذائي	27
1-1-2	تعريف الأمن الغذائي	28
2-1-2	مستويات الأمن الغذائي ومكوناته	29
3-1-2	انعدام الأمن الغذائي وأبعاده	30
4-1-2	أهداف سياسة الأمن الغذائي العربي ودواعي الاهتمام به	32
5-1-2	مقومات الأمن الغذائي العربي وآثار انعدامه	33
6-1-2	درجات الأمن الغذائي	33
7-1-2	واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله	34
8-1-2	ألازمة الغذائية والعجز الغذائي في الوطن العربي	36
9-1-2	الغذاء في الوطن العربي	39
10-1-2	السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي	39
11-1-2	مؤشرات الإنتاجية الغذائية العربية	40

12-1-2	إنتاج الغذاء في الوطن العربي	39
13-1-2	الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي	41
14-1-2	النتائج والأبعاد الاقتصادية لفقدان الأمن الغذائي	42
15-1-2	الإستراتيجية العربية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي	44
16-1-2	أهداف استراتيجية التنمية الزراعية العربية	47
2-2	المبحث الثاني: الفجوة الغذائية	49
1-2-2	مفهوم الفجوة الغذائية	50
2-2-2	أسباب الفجوة الغذائية	50
3-2-2	العوامل المؤثرة في الفجوة الغذائية	51
4-2-2	طرق قياس الفجوة الغذائية	51
5-2-2	العوامل التي ترتبط بها الفجوة الغذائية في الوطن العربي	52
6-2-2	دور السياسات العامة في الوطن العربي في زيادة الفجوة الغذائية العربية	53
7-2-2	المقترحات للحد من تفاقم الفجوة الغذائية	54
3-2	المبحث الثالث: التبعية الغذائية والاكتفاء الذاتي في الوطن العربي	55
1-3-2	عوامل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي	56
2-3-2	أنواع الاكتفاء الذاتي	56
3-3-2	التبعية الغذائية	57
4-3-2	أسباب التبعية الغذائية	58
5-3-2	مؤشرات قياس تطور التبعية الغذائية	59
6-3-2	الانعكاسات السلبية لتطور التبعية الغذائية	60
الفصل الثالث:	الأمن الغذائي في الأردن	
	مقدمة	62
1-1-3	الموقف الغذائي في الأردن	64
2-1-3	تطور الأمن الغذائي في الأردن	65
3-1-3	محددات الأمن الغذائي في الأردن	66
4-1-3	السياسة الاقتصادية للأمن الغذائي في الأردن	66

5-1-3	أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني	66
6-1-3	الطلب على المواد الغذائية	68
7-1-3	انعدام الأمن الغذائي في الأردن	69
8-1-3	علاج نقص الغذاء في الأردن	71
9-1-3	البرامج التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي في الأردن	72
10-1-3	السياسة الحكومية للأمن الغذائي في الأردن	73
11-1-3	تأثير الأزمة السورية على الزراعة والأمن الغذائي في الأردن	75
12-1-3	علاج نقص الغذاء في الأردن	75
2-3	المبحث الثاني: الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في الأردن	80
1-2-3	مفهوم الفجوة الغذائية	80
2-2-3	أسباب الفجوة الغذائية الأردنية	80
3-2-3	مفهوم الاكتفاء الذاتي	87
4-2-3	معوقات الاكتفاء الذاتي الأردني	87
الفصل الرابع:	النتائج والتوصيات	
1-4	النتائج	90
2-4	التوصيات	91
	قائمة المراجع	91
	الملخص باللغة العربية	100
	المخلص باللغة الانجليزية	101

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول رقم 1	تفاوت الفجوة الغذائية خلال الأعوام (2011،2012،2013) وقيمة العجز أو الفائض لبعض من مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار).	50
الجدول رقم 2	معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي(%) للأعوام 2011،2012،2013	57
الجدول رقم 3	الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي حسب المحافظة	67
الجدول رقم 4	نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي % للفترة ما بين عام 2003-2013	70
الجدول رقم 5	معدل إستهلاك الغذاء السنوي للأردنيين واللاجئين السوريين (1000 طن).	76
الجدول رقم 6	نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	78
الجدول رقم 7	الصادرات لبعض السلع الغذائية خلال الفترة 2003-2013	79
الجدول رقم 8	الواردات لبعض السلع الغذائية خلال الفترة 2003-2013	81
الجدول رقم 9	الميزان التجاري: الفرق بين الصادرات والواردات	81
الجدول رقم 10	الحبوب ومنتجاتها	82
الجدول رقم 11	السكر والمحليات	83
الجدول رقم 12	الفواكه ومنتجاتها	84
الجدول رقم 13	لحوم الحيوانات	84
الجدول رقم 14	منتجات الحليب	85
الجدول رقم 15	الجوزيات	85
الجدول رقم 16	حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)	86
الجدول رقم 17	نسبة الإكتفاء الذاتي (%) لسلع مختلفة خلال الفترة ما بين 2003-2013	88

الفصـــــل الأول

الإطار العام للدراســـــــــة

والدراسات السابقة

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1-1 المقدمة:

تعد قضية الأمن الغذائي حاجة أساسية لملامستها حياة الفرد، وهي أن ينال المرء قوتاً كافياُ ومغذياً يكفي يومه، والغذاء حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي صدر عن منظمة الأمم المتحدة.

إن كثيراً من أبناء الأمة العربية لا يدركون طبيعة هذه القضية ولا أسبابها ومسبباتها، ولكن من الإنصاف أن يتم ذكر بعض الاهتمام الذي ظهر مؤخراً بهذه القضية كصدى ورد فعل لاهتمامات عالمية، تجسدت في أول مؤتمر للغذاء العالمي الذي عقد في مدينة روما في عام 1974.

ولمصطلح الأمن الغذائي بعد أمني بسبب الارتباط الوثيق بين الغذاء والأمن، فالغذاء يعد واحد من أهم احتياجات الإنسان الضرورية التي لا يستطيع الإنسان الإستغناء عنه لذلك فالغذاء يعد من أول مقومات الحياة، وإذا لم يستطع الإنسان الحصول عليه عمت الفوضى في البلاد. فتوفير الطعام للسواد الأعظم من الشعب بأسعار تتناسب مع أوضاعهم ودخولهم المعيشية تساعد على استتباب الأمن في المجتمع.وإذا رجعنا إلى القوانين الدولية فإن حق الغذاء يندرج في قائمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، يعد حق مدني لارتباطه بأداء نشاطات المجتمع المدني، وحق سياسي لأنه يفرض على الدولة مسؤوليات تجاه الشعوب.

فالحق في الحصول على الغذاء يعبر عن جميع مجالات حقوق الإنسان الأخرى، فهو حق فردي ومسؤولية جماعية وكما قيل (فإن من لا يملك طعامه لا يملك قراره)، كما أن الغذاء كثيراً ما يستخدم من قبل بعض الدول كأداة تضغط بها الدول التي تتمتع بفائض غذائي على الدول المستوردة.

يمكننا أن نعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية حيث تعد أزمة الأمن الغذائي وتدني الاكتفاء الذاتي من الأزمات المتعددة التي عانت منها الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين، ولقد باتت هذه المسألة تحديدا، تخضع لعدة متغيرات سواء كانت محلية أو دولية. ثم انبثقت السياسات المختلفة والحلول المختلفة حول تلك الظاهرة. ولا تزال مسألة الأمن الغذائي في الوطن العربي من أهم موضوعات الجدل، التي لم يثرها أي موضوع عربي آخر وتفسير ذلك حقيقة أن الأمن الغذائي يمثل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء على قيد الحياة. ومع تعدد مظاهر الجهود العربية إلا أنها لم تمس جوهر المشكلة وبدلاً من إيجاد الحل العربي المستقل لمشكلة الأمن الغذائي فقد تشتت الحلول بين قطرية انعزالية وقطرية تابعة، ويعود ذلك الى أن الأنظمة في الدول العربية تنظر للمشكلة نظرة قطرية وليست نظرة قومية.(خضري،2002)

ويعدالأردن كباقي الدول العربية، غير قادر على إنتاج جميع احتياجاته منالمواد الغذائية لشعبه فهو يعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد والمعونات والمساعدات الأجنبية، في معالجة النقص الغذائيأي يصبح وسيلة وأداة تستخدمها الدول المنتجة للضغط وفرض هيمنتها. وبات من المؤكد أن الدول التي لا تعتمد على نفسها في إنتاج غذائها لا تملك زمام أمورها بل هي أمام خيارين: إما أن تقبل السيطرة أو التبعية أو تقبل الجوع.ويتعرض الأردن كباقي الدول العربية لنقص الغذاء نتيجة الظروف المناخية وشح المياه وزيادة أعداد السكان، الأمر الذي يترتب عليه زيادةحجم المستوردات الغذائية التي تأتي من خارج الأردن.(خزاعلة،2001).

إن تحقيق الأمن الغذائي الأردني يتطلب جهوداً كبيرة كاستغلال موارده المتاحة ووضع اقتراحات وخطط لمعالجة ما يعيق تحقيق الأمن الغذائي الأردني، إذ أن ازدهار الأمن الغذائي في الأردن يعد من الأهداف الوطنية الاقتصادية الهامة.

اعتماداً على الحقائق السابقة فقد تمثلت هذه الدراسة في أربعة فصول حيث تم في الفصل الأول تناول الإطار العام للدراسة متضمناً المشكلة والأهداف والفرضيات، فضلاً عن استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تبحث في نفس الموضوع وصولاً إلى ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تم تناول عرض للإطار النظري للدراسة،ويتحدث عن الأمن الغذائي بشكل عام، أما الفصل الثالث فيتناول الأمن الغذائي في الأردن، وصولاً للفصل الرابعالذي يشمل عرضاً للاستنتاجات والتوصيات.

1-2 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية معالجة أزمة الأمن الغذائي بإيجاد البدائل المناسبة للحد من ظاهرة الاستيراد وتطبيق سياسات داخلية تتناسب مع الوضع الاقتصادي في الأردن، وفي ظل التغيرات الاقتصاديةالمحلية والعالمية فإنه يتوجب على الأردن مواجهة كافة التحديات وتحقيق أعلى مستوى من مستويات الأمن الغذائي، ولمواجهة تلك التحديات فمن البديهي أن يكون التعرف عليها منذ البداية ووضعها بعين الاعتبارمن الأولويات في السياسة الداخلية في الأردن مع الأخذ بعين الاعتبار أن

1-3مشكلة الدراسة:

أصبحت ظاهرة أزمة الأمن الغذائي الأردني وتدني الاكتفاء الذاتي ضمن المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الأردن. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في القطاع الزراعي الأردني، إلا أن مشكلة الغذاء باتت ولا تزال من المشاكل الجوهرية التي تواجه الأردن في الوقت الحالي، ونظراً لخطورة هذه المشكلة، وما يترتب عليها من سلبيات وتبعيات فإنه لا بد من إيجاد سياسة لتحقيق أمن واكتفاء ذاتي تتبعها الأردن للحد من تلك العواقب.

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل هناك دور لسياسة إقراضالقطاع الزراعي في الأردن على مساحة الأرض الزراعية ؟

2- هل إزدياد مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) يعد مؤشراً على نجاح القطاع الزراعي في الأردن؟

3- هل يوجد دور لزيادة الصادرات والمستوردات على كفاءة الأمن الغذائي في الأردن؟

1-4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: بيان واقع الأمن الغذائي في الأردن ومحاولة وضع أفكار وآليات واقتراحات جديدة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي فيه واستغلال ما يمكن من الموارد المتاحة.

ثانياُ: بيان مدى ارتباط الأمن الغذائي بالأمن الاستراتيجي،حيث يصنف الأمن الغذائي كفرع رئيسي من فروع الأمن الاستراتيجي في الأردن، وبيان قدرة دولة محدودة الموارد كالأردن على تطبيق سياسة أمن غذائي واكتفاء ذاتي.

ثالثاً: وضع سياسة مدروسة لتحقيق الأمن الغذائي في الأردن.

هناك العديد من المشاكل في السياسات الزراعية داخل الأردن وعوامل أخرى كالعوامل المناخية وأزمات اقتصادية تلعب دوراً بارزاً في عرقلة سياسة تحقيق الأمن الغذائي.

1- 5منهجية الدراسة:

بعد جمع العديد من البيانات والتقارير اللازمة لإتمام هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البيانات وتحليل التقارير المتوفرة لمعرفة دور سياسة الأمن الغذائي على الجانب الاقتصادي في الأردن.

1-5-1جمع البيانات المستخدمة بالدراسة:

شملت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على بيانات أولية وبيانات ثانوية:

أ- البيانات الأولية:

هي المصادر التي تتيح المعلومات الحقيقية والواقعية فالبيانات هنا لا تحتاج لعمليات تعديل فيتم تناول الموضوع بصورة مباشرة.حيث تشمل البيانات الأولية ما يلي: التقارير العلمية والتقنية والنشرات ووقائع المؤتمرات.

تم استخدام المصادر الأولية التالية في هذه الدراسة:

- تقارير دائرة الإحصاءات العامة/ الأردن بالأرقام:

تم الرجوع لدائرة الإحصاءات العامة للحصول على مساحة الأراضي الزراعية وأعداد السكان لحساب نصيب الفرد من الأراضي الزراعية و تعداد أنواع المحاصيل الرئيسية لفترة زمنية والتعرف على المخزون المائي المتوفر من مياه سطحية وجوفية وغيرها، و حساب حجم الصادرات والمستوردات الزراعية وعلاقتهم بالنمو السكاني في الأردن، و حساب نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي.

- وزارة الزراعة:

استخدم هذا المصدر للحصول على منشورات متعددة عن الأمن الغذائي.

- مؤسسة الإقراض الزراعي:

استخدم هذا المصدر للحصول على حجم القروض المقدمة للمزارعين.

- البنك المركزي الأردني:

استخدم هذا المصدر للحصول على نشرات مختلفة للناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات الأردني، ومساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

- منظمة الأغذية والزراعة العالمية للأمم المتحدة (FAO):

حيث استخدام هذا المصدر للتعرف على نسب الاكتفاء الذاتي العالمية، ومدى تحقيق الأردن لها، ولحساب أسعار سلة من السلع الغذائية عبر سلسلة زمنية لربط الأسعار بالإنتاج.

ب-البيانات الثانوية:

هي مصادر البيانات التي تستخدم إذا ما تعذر الحصول على مصادر البيانات الأولية، وذلك أنها تتناول الموضوع بصورة غير مباشرة، بحيث يتم جمعها من المصادر المكتبية ومن مراجعة أدبيات الدراسات السابقة، وتعزز هذه البيانات الجانب النظري عن طريق الأطر والأسس العلمية وتتمثل هذه البيانات في ما يلي:

- المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع الأمن الغذائي.
- المواد العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المختصة بموضوع الدراسة.

1-6حدود الدراسة:

- حدود الدراسة الزمانية الفترة ما بين عام (2003-2013).
- حدود الدراسة المكانية:تم إجراء هذه الدراسة في الأردن.

1-8 التعريفات الإجرائية

تم اعتماد التعريفات الإجرائية الخاصة بالمتغيرات على النحو الآتي:

الأمن الغذائيFood Security: وهو حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله.(حسب تعريف البنك الدولي) (الدروبي،2008)

الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product: هو قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة التي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (خصاونة،2005:31).

الميزان التجاري Trade Balance: هو رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حالياً، وهو الفرق بين قيم الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة،عادة 3 أشهر.(يونس،2007.)

1-9الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الأمن الغذائي:

1-9-1 الدراسات باللغة العربية:

دراسة (الدغمي،2013)"**الأبعاد السياسية و الاقتصادية للأمن المائي العربي، وأثره على الأمن الغذائي**"وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد المختلفة، الاقتصادية والسياسية والأمنية للأمن المائي والغذائي العربي. ودلت نتائج هذه الدراسة على أن حجم الفجوة الغذائية يتسع مع مرور الزمن وخاصةمادة (الحبوب)، وأيضاً نسبة الاكتفاء الذاتي تنخفض بازدياد. واعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوظيفي في إطار الجغرافية السياسية،حيث يقوم هذا المنهج على تحليل الدولة من خلال الوظائف التي تعمل بها.وقد أوصت هذه الدراسة بالعمل على تحقيق التوافق والتوازن بين أهداف الأمن المائي والأمن الغذائي.

دراسة(المقداد،2013)"**أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي**" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.اعتمد الباحث المنهج الإحصائي المقارن في المبحث المتعلق بتشخيص العوامل التي تعمل على زيادة الفجوة الغذائية العربية والمنهج الوظيفي للتعرف على الأدوار الضرورية التي تعمل على تعزيز الأمن الغذائي العربي.وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن توفير الغذاء للفرد في المجتمعات العربية حاجة أساسية، ويجب على السياسات الحكومية العربية أن تأخذه بعين الاعتبار وباهتمام أكبر.وقد أوصت هذه الدراسة بالمحافظة على الموارد الزراعية واستخدام الأساليب العلمية الحديثة لتطويرها، والاهتمام بالبحوث الزراعية، وتقديم الدعم لها.

دراسة (عبد الحفيظ،2013)"**مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**" وهدفت هذه الدراسة لتوضيح المدى الحقيقي لاستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، وهدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي.واستخدم الباحث في منهجيته المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن موضوع الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه سكان المعمورة وإن الاكتفاء الذاتي حلم يصعب تحقيقه وأنه لا يمكن وضع سياسة موحدة وصالحة للدول لتحقيق الأمن الغذائي.وأوصت هذه الدراسة بإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة ضمن السياسة الاقتصادية، ،لتفادي مخاطر الفجوة الغذائية والحصول على أمن غذائي

-دراسة (الشوك،2010)"**التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار**). وهدفت هذه الدراسة إلى التركيز على مفهوم التبعية الغذائية وتوضيح الأسباب التي أدت لها، واستخدم الباحثالمنهج الوصفي التحليلي، للتحقق من صحة الفرضية التي إتبعها.ودلت نتائج هذه الدراسة على أن واقع الزراعة في الوطن العربي يتسم بخصائص سلبية وخاصة أن الإنتاج لا يرتقيلكفايةأبناء الوطن العربي، كما انه السياسات الحكومية من سياسات مالية تشجيعية لم ترتق ومستوى الإنتاجية الزراعية.

وقد أوصت هذه الدراسة بتكثيف الجهود العربية إلى تشجيع البحث العلمي الزراعي وقطع الطريق على دول السوق الغذائية الخارجية التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى.

دراسة(رضوان،2009)"**تقييم إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية والسياسات العربية الراهنة**". وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الكامنة خلف مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كما هدفت إلى بحث الإيجابيات والسلبيات التي تعود على الأمن الغذائي من

وراء التحولات الاقتصادية العربية.وقد دلت نتائج هذه الدراسة أن مشكلة الغذاء لم تكن مشكلة نقص الموارد المتاحة، إنما هي مشكلة فشل السياسات الزراعية وسوء استغلال الموارد.

وقد أوصت هذه الدراسة بتسليط الضوء على الإصلاحات والسياسات الزراعية وأسباب فشلها، وتوضيح ماهية إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة وأهدافها.

دراسة (الهزايمةوالعزام،2009)"**التبعية الغذائية العربية**" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع إنتاج الغذاء في الوطن العربي والتحدث عن الفجوة الغذائية والآثار السياسية المترتبة علىتدني إنتاج الغذاء.واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي والمنهج الاقتصادي السياسي.وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن المنتج الغذائي يميل وصفه إلى السلبية بسبب عدة عوامل طبيعية وسياسية منها أن الأراضي الزراعية في الوطن العربي مساحتها قليلة وكذلك نقص الموارد المائية.

ومن أهم التوصيات التي استوجبتها الاستنتاجات هي:مصادرة الأراضي الزراعية غير المستغلة، تحفيز قيام التعاونيات الزراعية، استخدام التكنولوجيا في الزراعة،تنشيط التجارة العربية البينية.

دراسة (الخليل،2007)"**الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية**" وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مواطن القوة والضعف في واقع الوطن العربي من حيث الموارد(الأرضية والمائية) ومن حيث الإمكانات والكفاءات البشرية، والسياسات الاستثمارية والاقتصادية لرسم ملامح لإستراتيجية زراعية عربية ملائمة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، في وصف مشكلة الغذاء وطبيعتها، والمنهج الإحصائي لتدعيم دراسته من خلال التعبير عن البيانات والمعلومات التي جمعها رقمياً بواسطة الأرقام أو النسب أو الرسم البياني. ودلت نتائج هذه الدراسة على تطوير العلاقات التكاملية بين البلدان العربية في مجال التنمية الزراعية والعمل على إحداث آليات لتنسيق السياسات الزراعية، واستغلال الموارد من خلال خطط التنمية المستدامة.

وأوصت هذه الدراسة بإقامة مؤسسات للرقابة الدائمة على المنتجات، وانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.

دراسة (خضري،2002) "**السكان والأمن الغذائي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لسورية**" وهدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في سوريا تحديداً خاصة مشكلة الغذاء.واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي والاستدلالي في تحليل وتوصيف الظاهرة اعتماداً على التحليل الموضوعي للتعبير عن الظاهرة التي تناولها البحث، والعوامل التي تأثرت بها، وما ستكون عليه أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي مستقبلاً، مستخدماً المنهج الوصفي والتحليلي والاستدلال وهي المناهج التي تستخدم عادة في البحث والتحليل في العلوم الاقتصادية. ودلت نتائج هذه الدراسة على أن الكثافة السكانية تشكل ضغطاً متزايداً على الموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء،وقد أوصت هذه الدراسة إلى استحالة معالجة مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي من غير وجود حلول عربية مشتركة، وكبح جماح المعدلات الراهنة للزيادة السكانية.

دراسة(خزاعلة،2001)"**الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي**" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وضع الأمن الغذائي والسياسة الاقتصادية المرتبطة به حالياً من خلال ملاحظة حجم الإنتاج والاستهلاك، والتعرف على نسبة الاكتفاء الذاتي وتحدثت عن واقع قطاع الزراعة في الأردن والسياسات الزراعية الموجودة فيه. وتم استخدام وإتباع أسلوب التحليل الوصفي للبيانات من مصادر عدة، كمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) ونشرات البنك المركزي الأردني.ودلت نتائج هذه الدراسة، إلى أن موارد الأردن الزراعية محدودة وأظهرت كذلك انخفاض مساهمة الزراعة في الGDP.

وقد أوصت هذه الدراسة إلى العمل على وقف الزحف العمراني غير المخطط له على حساب المساحات الخصبة ذات الإنتاجية المرتفعة من المزروعات التي يتوقف عليها أمننا الغذائي.

دراسة (اسبيتان،1996)"**الصناعات الغذائية الأساسية ودورها في الأمن الغذائي العربي**" وهدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن قضية الأمن الغذائي وقطاع الزراعة، وإستعراض واقع الأمن الغذائي العربي، والتحديات التي تواجهه فيما يخص قطاعات الصناعات الغذائية والمعوقات في الوطن العربي. واعتمد الباحث في منهجيته الأسلوب الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات الإحصائية اللازمة، وبالأدبيات الاقتصادية المتعلقة بمفهوم الأمن الغذائي. ودلت نتائج هذه الدراسة على تطوير التجارة العربية البينية التي تعد من أهم العوامل التي تساعد على تطور الزراعة بشكل عام، وإيجاد مؤسسة تمويلية متخصصة من أجل تمويل المشروعات الصناعية الغذائية.

1-9-2 الدراسات باللغة الإنجليزية

1- Basher,Schilizzi,Pandit ،(2012) **"THE DETERMINANTS OF RURAL HOUSEHOLD FOOD SECURITY IN THE PUNJAB, PAKISTAN"**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمحددات الأساسية في المناطق الريفية. واستخدم الباحث الانحدار اللوجستي في تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الأمن الغذائي، والتحليل الاقتصادي القياسي، لمعرفة العوامل التي تؤثر إيجابياً على الأمن الغذائي.وكانت نتائج هذه الدراسة، حل مشكلة الغذاء، وانعدام الأمن الغذائي في باكستان، باستغلال ما فيه من موارد وبيان الأهمية النسبية لمحددات الأمن الغذائي، وتحسين خيارات سياسات الأمن الغذائي في المناطق الخاضعة للدراسة أي التي تعاني من سوء التغذية.

دراسة قدمتها منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، (2014)، "**Plan OF ACTION RESILIENT LIVELIHOODS FOR AGRICULTURE AND FOOD AND NUTRITION SECURITY IN AREA OF JORDAN AFFECTED BY THE SYRIA CRISIS".**

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لتطوير برنامج الزراعة في الأردن مع تحديث أهداف وتوسيع سبل العيش الزراعية وتقييم أثر الأمن الغذائي ووضع خطة عمل الإغاثة الرئيسية على المدى القصير خاصة بعد تدفق اللاجئين السوريين وتفاقم عددهم عام 2012-2013.وقد أوصت هذه الدراسة بتعزيز مرونة النظم الزراعية لاستيعاب الأزمة السورية والتخفيف من الصدمات في المستقبل التي ستؤثر على الأمن الغذائي.ومن نتائج هذه الدراسة تطوير الاقتصاد الزراعي الأردني بناء على الخطة المتبعة ليصبح منفتح ومزدهر على بقية الأسواق العالمية والإقليمية.

"DETERMINANT OF HOUSEHOLD FOOD SECURITY IN) 2013(AIDO **THE SEKYERE –AFRAMPLAINS DISTRICT OF GHANA".**

وهدفت هذه الدراسة لتقييم محددات الأمن الغذائي الأسري بين الأسر الريفية حيث جمعت بيانات من 100 أسرة تم اختيارها عشوائياً من خلال استخدام تقنيات حديثة، واستخدمت هذه الدراسة ، الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص الأسر النازحة ونموذج الانحدار اللوجستي لدراسة محددات الأمن الغذائي، وأوصت هذه الدراسة بتحسين فرص الحصول على الإئتمانللأسر الريفية وتنويع الأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية ليشمل أعمال توليد الدخل الزراعي لتحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

HOUSE HOLD FOOD SECURITY IN UGANDA AN "Bahiigwa (1999) **EMPIRICAL ANALYSIS"**

تهدف هذه الدراسة للتعرف على المحددات الأساسية للأمن الغذائي للأسر المعيشية.ومن نتائج هذه الدراسة،صياغة سياسات من شأنها أن تؤدي إلى الأمن الغذائي الوطني والأسري و ضمان الأمن الغذائي على الأقل في المدى القصير أو المتوسط وأن من أسباب انعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية عدم انتظام الأمطار و كثرة الآفات والأمراض.

ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة في الأردن، التي تطرقت لموضوع الأمن الغذائي، فتميزت هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى بدراسة الدور الذي تقوم به سياسة الأمن الغذائي على مختلف الجوانب الاقتصادية باعتبارها من أهم المواضيع التي يحتاجها كل مجتمع.وتأمل نتائج هذه الدراسة التي من خلالها تساعد الكثيرين من صناع القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة للحد من مشكلة الأمن الغذائي وعلاج نقص الغذاء.

الفصـــــــل الثاني

الإطار النظري للدراســـة

الفصل الثاني /الإطار النظري للدراسة

2-1 المبحث الأول: الأمن الغذائي

مقدمة:

تحتل مشكلة توفير الغذاء مقدمة المشاكل التي تواجه العالم في وقتنا الحالي بل أصبحت مصدر قلق وخوف لمختلف الأوساط الاقتصادية والسياسية لذا يسعى العالم جاهداً لإيجاد حلول مناسبة لمشكلة الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، حيث يعد الأمن الغذائي هدف استراتيجي وسياسي لجميع السياسات الاقتصادية وخطط التنمية، وقد شغلت مشكلة الأمن الغذائي اهتمام أغلب المفكرين خاصة في الدول النامية التي تعاني عجز غذائي وانخفاض في دخل الأفراد فقد زاد اهتمام هذه الدول بعد أن أصبح استيراد الغذاء من الخارج أحد المميزات الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية.(عبدالحفيظ،2013)

تشير جميع الدراسات على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي بشكل خاص على أن الأمن الغذائي يعد من أهم المشكلات التي تواجه العالم فهناك مناطق متعددة شهدت نقص حاد في الأغذية، وهذا النقص أدى للمجاعات.وأن الظاهرة السائدة اليوم في عالمنا هو اختلال التوازن بين احتياجات الأفراد للمواد الغذائية في معظم البلدان وبين مقدرة تلك البلدان على الإنتاج الكافي بما يسد من تلك الاحتياجات.(الشوك،2010)

لقد باتت مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول العربية،فمشكلة الغذاء لها أبعاد كثيرة، وأهمها، العامل الأمني، السبب الذي أدى لشيوع استخدام مصطلح الأمن الغذائي، للعلاقة الوطيدة بين الغذاء والأمن. والدولة التي لا تستطيع تأمين الحاجات الغذائية لسكانها، تصبح عاجزة أمام التحديات والمخاطر التي تواجهها، مما يعرضها واستقلالها للخطر.(الدغمي،2013)

ويعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الجديدة والمهمة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، فقد ظهر هذا المفهوم نتيجة لتنبه الشعوب للكوارث التي حدثت خلال العقود الأولى من هذا القرن حيث باتت وما زالت مشكلة توفير الغذاء للسكان قضية تثير قلق العالم.(إسبيتان،96)

والأمن الغذائي هو قضية ذات أهمية كبرى لكل بلد من بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية حتى البلدان المتقدمة قد تعرضت لمشاكل الأمن الغذائي فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية إن أكثر من 14% من الأسر عانت من انعدام الأمن الغذائي، وفي أستراليا كانت نسبة السكان اللذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أكثر من 5%.، وفي إفريقيا حوالي239مليون شخص يعانون منانقص الغذاء.(Bashir,et al,2012)

2-1-1 تعريف الأمن الغذائي

يعرف الأمن الغذائي على أنه مقدرة الدولة على توفير السلع الغذائية للمواطنين على المدى القريب والبعيد بالكم والنوع وبالسعر الذي يكون في متناول الجميع.ويمكننا أن نذكر أن من العناصر المحددة للأمن الغذائي توفر الموارد الزراعية، حيث يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساعد في انتعاش الاقتصاد الأردني.(دائرة الإحصاءات،2007)

ولقد اكتسب الأمن الغذائي مفاهيم متعددة، فالفكر الاقتصادي لم يقدم تعريفاً واحداً متفقاً عليه لمفهوم الأمن الغذائي إذ ان هناك تباين في وجهات النظر فمنهم من يرى فيه تأمين الغذاء لأفراد المجتمع ومنهم من وصفه بأنه(الاعتماد على الذات في توفير الغذاء للشعوب). والأمن الغذائي: هو الوصول مادياً واقتصادياً للغذاء الكافي لجميع أفراد الأسرة من دون مخاطر، و أفضل وصف للأمن الغذائي على الصعيد الوطني هو توازن بين الطلب على الغذاء والإمدادات الغذائية بأسعار معقولة.(Thomson and Metz,1998)

يعد مفهوم الأمن الغذائي مفهوم عملي، فمثلاً: على مستوى الدولة فإن البحث عن مفهوم الأمن الغذائي يعني الرغبة في التحكم الدائم في تمويل السكان، لذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على حالة نسبية من قدرة الدولة على توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع، بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لجميع الأعمار والجنس والحالات الاجتماعية والاقتصادية.(إسبيتان،96)

لقد وصف الأمن الغذائي بأنه مفهوم يصعب تحقيقه ووفق العديد من المفكرين لذا فالأمن الغذائي ليس له معنى دقيق إطلاقاً فالأمن الغذائي يعد من الحاجات الإنسانية الضرورية وتشير المعلومات التاريخية إلى أن الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي يتفاعلان مع بعضهما البعض في عملية متعاضدة لدفع مسار التنمية.(timmer,2004)

2-1-2 مستويات الأمن الغذائي ومكوناته.

لمفهوم الأمن الغذائي مستويان: مطلق ونسبي، وفيما يلي تعريف كل منهما:

الأمن الغذائي المطلق: هو المفهوم الذي يطابق للاكتفاء الذاتي، وهو إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي داخل الدولة الواحدة.أما الأمن الغذائي النسبي: هو المفهوم الذي من خلاله تستطيع الدولة توفير جميع احتياجات أفرادها من السلع الغذائية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.(الخليل،2007)

وللأمن الغذائي أربعة مكونات وحسب مكونات الأمن الغذائي هناك عوامل محددة لكل مكون وهي على النحو الآتي:(AIDOO,2013):

1. توفر الغذاء:

- القدرة على الإنتاج المحلي. – القدرة على الاستيراد.

- وفرة المخزون الغذائي. – المساعدات الغذائية.

2. الوصول للغذاء:

- القوة الشرائية. – دخل السكان.
- النقل والسوق. – البنية التحتية.

3. استخدام الغذاء:

- طعام آمن. – الممارسات الصحية والتصنيع للغذاء وتطبيقها.
- نوعية النظام الغذائي والتنوع.

4. الاستقرار:

- تقلب الطقس. – تذبذب السعر.
- عوامل سياسية،عوامل اقتصادية.(AIDOO,2013)

2-1-3انعدام الأمن الغذائي وابعاده :

يحدث انعدام الأمن الغذائي عندما يعاني الناس من نقص التغذية نتيجة عدم توفر الغذاء أو عدم التمكن من الحصول عليه. والأشخاص غير الآمنين غذائياً هم الأشخاص الذين تكون مقاديرهم الغذائية أقل من الاحتياجات الضرورية الدنيا من السعرات الحرارية، وأولئك الأشخاص الذين تظهر عليهم أعراض بسبب نقص التغذية الناجمة عن عدم كفاية وجباتهم الغذائية أو عدم توازنها أو عدم قدرة الجسم المرضية على الاستفادة من الغذاء.(نشرة الأمن الغذائي،2014).

وهناك أسباب أخرى لانعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية، كعدم انتظام الأمطار وتذبذبها والآفات والأمراض.(Bahiigwa,1999)

إن قضية انعدام الأمن الغذائي وسيادة الفقر والجوع قضيتان مختلفتان يجب التمييز بينهما بوصفهما نقص في القدرات من جانب ونقصن في الدخل من جانب آخر.(النجفي،2009)

على الرغم من أن انعدام الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر، إلا أن دخول الأفراد لا توفر معلومات واضحة حول الأمن الغذائي، وبالتالي من الخطأ افتراض أن معدل انتشار الفقر في منطقة ما هو نفس معدل انعدام الأمن الغذائي.(Omotesho,et al,2006,)

وفي دراسة أجريت حول انعدام الأمن الغذائي في البرازيل حيث أن الأسر التي يترأسها نساء تكون احتمالات انعدام الأمن الغذائي فيها أعلى مقارنة مع الأسر التي يرأسها الذكور، حيث انه الأسر التي ترأسها الإناث هي الأكثر فقراً (Zakari and ying,2014)

وتتعرض البلدان العربية لنوعين من انعدام الأمن الغذائي يمكن وصف النوع الأول بأنه مزمن يعود إلى متغيرات مترابطة يتقدمها انخفاض إنتاجية وحدة الموارد الزراعية وانخفاض الإمكانات المادية التي تطلبها عملية التنمية والارتفاع الملحوظ في تقلبات إنتاجية المحاصيل الزراعية أما النوع الثاني فيوصف بأنه مؤقت وسبب وجوده عدم كفاءة الأداء الاقتصادي والزراعي والأزمات على الاقتصاديات الزراعية المحلية ولابد في هذه الحالة من معالجته بإنشاء شبكة أمان من المخزون الغذائي، ولمعالجة انعدام الأمن الغذائي في الوطن العربي يجب أن تتطلب الاتجاهات الرئيسية عدة تغيرات هيكلية في قطاع إنتاج الغذاء واعتماد سياسات سعرية ويقصد بها الأسعار بالتجزئة والتي تعمل على زيادة العرض من الغذاء وسياسات أخرى سعرية ويقصد بها الأسعار الكلية تعمل على إعادة توزيع الدخل لتمكين القوة الشرائية للفقراء وأصحاب الدخل المنخفض من الحصول على حاجاتهم من الغذاء.(النجفي،2009)

و يتضمن مفهوم الأمن الغذائي ثلاثة أبعاد رئيسية ومهمة،هي: (الدغمي،2013)

1. البعد الاقتصادي: ويقصد به ارتباط الأمن الغذائي بالفجوة الغذائية، ونقص في الغذاء وعدم كفايته لتلبية احتياجات السكان.

ويعني أيضاً القدرة الشرائية للمستهلكين المعتمدة على الدخل والعمالة والتوظيف والاستثمار،حيث ان الاعتماد المستمر على الاستيراد والمصادر الخارجية سيشكل عبئاً إضافياَ على مسيرة التنمية الاقتصادية مما يؤدي الاستنفاذ موارد الدولة من العملات الأجنبية مما يشكل ضغطاً مالياً كبيراً على ميزان المدفوعات وصعوبة تحقيق مسيرة التنمية.

2. البعد السياسي: أن تلاشي الأمن الغذائييؤدي إلى وجود احتمالات التبعية السياسية والاقتصادية للعالم.

3. البعد الاجتماعي:والذي يعتبر الغذاء حقاً من الحقوق الأساسية للفرد والذي لا بد من توفيره للمجتمع.

2-1-4 أهداف سياسة الأمن الغذائي العربي ودواعي الاهتمام به:

تأمين السلع الغذائية الضرورية والحد من التبعية الغذائية، من خلال بناء مخزون استراتيجي على المدى القصير وتنمية القطاع والإنتاج الزراعي على المدى البعيد و توفير السلع والاحتياجات الغذائية لا سيما للفقراءودعم القطاع الزراعي على المستوى القطري والقومي وربط وتعزيز العلاقات بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وإدخال درجة أعلى من الحركة والمرونة في الزراعة العربية لمواجهة المتغيرات الدولية.

ومن دواعي الاهتمام بالأمن الغذائي:

1 – دواعي إنسانية:حيث يعد الغذاء من الحقوق الأساسية للإنسان حفاظاً على الكرامة الإنسانية.

2- دواعي اقتصادية:كارتفاع كلفة الغذاء على حساب التنمية، واعتبار الإنسان عنصر إنتاج واستهلاك.

3 - دواعي سياسية:كاختلاف أساليب الحسم في القضايا السياسية الدولية.(حمدان،2014)

2-1-5مقومات الأمن الغذائي العربي، واثار انعدامه:

مقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي:

نلاحظ توزيعاً عشوائياً لجميع الموارد الاقتصادية والزراعية في العالم العربي ونستطيع أن نجزم أن الوطن العربي يمتلك الإمكانات الهائلة لتعزيز الأمن الغذائي العربي في المستقبل ومنها:

1 -الموارد البشرية بكونها تحوي عنصري إنتاج وسوق في آن معاً.

2 - توفر رأس المال اللازم للاستثمار في بعض الدول العربية.

3 - الظروف المناخية المعتدلة التي تفرض التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية.

4- الموقع الجغرافي الإستراتيجي للوطن العربي له دور كبير بانسياب سهل للسلع والمواردوالثروة الحيوانية الكافية.

5 - وجود موارد بشرية مدربة للتنمية الزراعية.

6 - توفر الثروة السمكية على شواطئ الوطن العربي.(حمدان،2014)

2-1-6 درجات الأمن الغذائي (القاسم،1993).

تعتمد درجة الأمن الغذائي التي يتمتع بها كل بلد على عدد من الشروط منها:

1. إنتاج قدر كبير من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها السكان بشكل عام، وكلما تمكن بلد ما من إنتاج الغذاء الذي يحتاجه من موارده الذاتية أي داخلياً، كلما كان هناك تقدم وإنتعاش في الأمن الغذائي.

2. إنتاج عدد كبير من موارد الغذاء وفق أسس معينة منها الميزة النسبية، والجدوى الاقتصادية التي تلبي الطلب على المواد الغذائية داخل وخارج البلد.
3. إتاحة الفرصة للسكان من الحصول والوصول للغذاء بالكم، والنوع المناسبين لجميع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، وفي كل الأوقات.
4. تحقيق نسبة مئوية عالية من الميزان التجاري الغذائي ضمن أسس تجارية مستقرة وعادلة.
5. التركيز والأخذ بعين الاعتبار الأمن الغذائي الوقائي المتمثل بتوفير المخزون الاحتياطي من المواد الغذائية الضرورية والأساسية.

2-1-7واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله:

هناك علاقة وثيقة بين استمرارية وجود الإنسان على وجه الأرض والقدرة على توفير الغذاء وتأمينه لذلك أصبحت مسألة تأمين الغذاء من الضرورات التي يسعى الإنسان لتأمينها. وللباحثين اراء مختلفه في تحديد مفهوم الأمن الغذائي اتجهت في محورين أساسيين هما:

- توفير الغذاء لأفراد الشعب من الناحية الفيزيولوجية بشكل دائم.
- ضمان عناصر الديمومة في الحصول على الغذاء.(نعيم، 2008)

أما في الوطن العربي فإن الاكتفاء الذاتي غير متوفر حيث يعاني الوطن العربي من نقص المواد الغذائية مما أدى لتبلور مشكلة الأمن الغذائي العربي، وهناك مشكلة تعد أكبر من تدني الاكتفاء الذاتي وهي زيادة استيراد الوطن العربي للحبوب من الدول الغربية مما يدخل الوطن العربي بمتاهة التبعية الغذائية بالإضافة للمشاكل العديدة التي يعاني منها الوطن العربي والمتمثلة بسوء استغلال قطاع الإنتاج الزراعي وتخلف أساليب الإنتاج بالإضافة لندرة وجودة مشروعات مشتركة للأمن الغذائي العربي.(الشوك،2010)

لم يواجه الوطن العربي صعوبات وتحديات كبيرة كالتي نعيشها في الزمن الحالي، وإذا أردنا أن نحصي هذه التحديات لوجدناها كثيرة جداً، فمنها سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو خليط منهم جميعاً.لكن بالرغم من تلك التحديات وخطورتها برزت مشكلة من بين تلك المشاكل تتحدى الإنسان العربي في صميم حياته... إنها مشكلة الغذاء في هذا الوطن الواسع.(الفرا،1979)

هناك علاقة وثيقة بين كفاءة توزيع الغذاء والسياسات التنظيمية الداعمة كالبنى التسويقية والتمويلية والتأمينية فالسياسات التنظيمية تعمل على تحقيق التوازن المطلوب فيه بين العرض والطلب على الغذاء وعدم كفاءة السياسات التوزيعية يؤدي لفائض في الطلب ثم يقود ذلك لارتفاع الأسعار ومعظم الدول العربية تعانيفشلاً في الأداء الوظيفي لوسائل النقل والتمويل والتخزين ويقود هذا لحدوث العديد من المشكلات على صعيد اقتصاديات الأمن الغذائي كماوسترتفع نسبة كبيرة من فاقد المحاصيل الزراعية.(النجفي،2009)

وقد بدأت مشكلة الغذاء في الوطن العربي مع بداية السبعينيات حتى باتت في نهاية العقد الماضي من أخطر المشاكل التي تواجه المنطقة العربية بعد وصولها لمستويات حرجة وتفاقم الفجوة الغذائية، ومن هنا أصبح الاهتمام بمشكلة الغذاء محط اهتمام الجميع ليس فقط في الدول النامية بل والمتقدمة وسبب هذا الاهتمام أن الغذاء لم يعد فقط من الحاجات الأساسية للإنسان بل هو مؤشر لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية كون مشكلة الغذاء لها أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية.(رضوان،2009)

يعاني الوطن العربي في مطلع الألفية الثالثة عدة إشكاليات كان سببها الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نتيجة تراكمات من القرن العشرين إذ عملت على تقييد البرامج الساعية للنمو والتنمية التي تعمل جاهدة إلى تقليص أعباء انعدام الأمن الغذائي وعملت على إبطاء السبل التي تعالج النقص والعجز النسبي في الغذاء.(النجفي،2009)

إن فشل الجهود العربية في توفير ما يحتاجه الوطن العربي من السلع الغذائية تحتم التساؤل عن المكانة التي أعطيت لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية قديماً وعملية التنمية تنطوي على تحول الاقتصاد من وضع يتعاظم فيه قطاع الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى وإن كثيراً من مفكري التنمية لم يولوا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة جداً رغم شعار بعض المفكرين أن أي ثورة صناعية لا بد أن تسبقها بعقود ثورة خضراء أو زراعية كما في الصين أو اليابان.

2-1-8 الأزمة الغذائية والعجز الغذائي في الوطن العربي:

لا نستطيع أن ننفي أنه لا يوجد مشكلة للغذاء في الوطن العربي على الرغم مما يبدو من وفرة كثير من السلع والمنتجات الغذائية.

ومن مؤشرات المشكلة الغذائية الهجرة إلى بلاد النفط الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة هناك وتزايد الطلب على المنتجات الغذائية الاستهلاكية وثم تزايد الاستيراد و في الوقت نفسه لم تتحسن إنتاجية الفرد لأن جميع الجهود تركزت في قطاع الخدمات والشيء الذي جعل الأمر يتفاقم هو أن الهجرة لبلاد النفط أدت لنفاذ القوى العاملة من أرياف الوطن العربي فتدنت المنتجات في الأرض وتشير الوقائع إلى أن استمرار الزيادة السكانية في الدول العربية سيعمل على زيادة الطلب على الحاجات الغذائية وزيادة الضغط على مواردها سيضاعف حدة تبعيتها.(الحفار،1996)

لقد عانت الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين من أزمات عديدة، وهذه الأزمات تتزايد بإطراد مستمر وهي :

1 – أزمة المديونية الخارجية.

2 – أزمة الأمن الغذائي وتدني الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وأن مسببات مشكلة الأمن الغذائي العربي تكمن في العديد من المتغيرات أهمها:

1 – معدلات الكثافة السكانية المرتفعة، مستوى المعيشة والدخل،استغلال الموارد الزراعية العربية.

2 – السياسات الدولية في مجال الغذاء بوصفها من المتغيرات الخارجية، وهذه المتغيرات تعمل جميعها على إبراز مشكلة الأمن الغذائي وتوسيع الفجوة الغذائية.(الدروبي،2008)

وتشير الإحصاءات إلى أن الوطن العربي أصبح منطقة عجز غذائي أي تتنافس عليه الدول الخارجية المسيطرة مستغلة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الوطن العربي. وقد تفاقمت مشكلة الغذاء من بداية السبعينيات حيث تصاعدت فاتورة الغذاء المستورد آخذة بالارتفاع والتزايد عاماً تلو العام، وهنا بدأت الدول المصدرة للغذاء باستعماله كأداة تباع بسعرين السعر المادي والسعر السياسي.(الحفار،1994)

ومن أهم أسباب العجز الغذائي ونقص الغذاء العربي:(الحفار،1994)

أ- العوامل الطبيعية: إن حالات العجز الغذائي وأسبابه تكمن في العديد من المشكلات الطبيعية وأولها الجفاف: ويمكن تعريفه بأنه الحالة التي تزيد فيها كمية المياه اللازمة للنتج والتبخر عن المياه الموجودة في التربة وفي هذه الحالة ستتحول الأراضي الزراعية إلى رمال متحركة وسوف تزيد رقعة الأراضي الصحراوية الأمر الذي سيعاني الوطن العربي بسببه من جفاف الجو نتيجة احتباس المطر واستنفاذ المخزون المائي، والظروف المناخية وتقلباتها.

ب- السياسات الزراعية: لا زالت الدول العربية تعتمد على السياسات التقليدية لصيانة الأراضي الزراعية وللحد من أزمة العجز الغذائي فلمعالجة مشكلة الجفاف يجب علينا إتباع سياسة إيقاف الزحف الصحراوي وذلك بالمحافظة على المناطق الزراعية والبناء في المناطق الجافة وإقامة السدود للعمل على

حجز مياه السيول واستخدامها في الوقت المناسب واستخدام طرق الري الحقلي المتطورة مثل الري بالتنقيط.

ج- السياسات المائية العربية: تعاني معظم الدول العربية من نقص المياه إذ لابد من بذل كافة الجهود للاستفادة من المياه العربية المهدورة لأن الاهتمام بالمياه يعمل على زيادة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ومن الأمثلة على ذلك: المياه التي تذهب هدراً من نهري دجلة والفرات في الخليج العربي، يمكن جرها للصحراء الغربية من العراق والعمل على تغذيتها.(الهزايمة والعزام،2009)

د- التضخم السكاني أي الزيادة السكانية المرتفعة والتي تتسبب بصعوبة تأمين الغذاء الكافي للأفراد.

و- أزمة المديونية الخارجية، حيث تعاني معظم الدول العربية من إرتفاع المديونية الخارجية وتدني الاكتفاء الذاتي ومستوى المعيشة والدخل،مما جعلها غير قادرة على توفير الغذاء للأفراد، وأيضاً سياسة الاقتصاد الدولية في مجال الغذاء بوصفها من المتغيرات الخارجية، وجميع هذه المتغيرات تعمل على إبراز مشكلة الأمن الغذائي وتوسيع الفجوة الغذائية.(الدروبي،2008).

تضم مشكلة الغذاء أبعاداً متعددة فعلى الرغم من أنها مشكلة اقتصادية في المقام الأول لأنها تعبر عن شكل من أشكال العلاقة بين العرض والطلب أو بين الإنتاج والاستهلاك إلا أن لها أبعاداً أخرى مثل: البعد الأمني: بسبب الإرتباط الوثيق بين الغذاء والأمن لأن الغذاء من أهم الحاجات الأساسية للإنسان.

وهناك حالة من العجز الغذائي المتزايد يعيشها الوطن العربي فالإنتاج الغذائي لا يكفي لتغطية ما يقابله من الاستهلاك فيتوجه العالم العربي للاستيراد من الدول الخارجية بمليارات الدولارات والنتيجة تزيد من مديونيتها وتبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والحل يكون بالإنتاج الكافي للمواد الغذائية حتى تتمكن الدول العربية من تقليص الفجوة بين ما ينتج من غذاء وما يستهلك.(الشوك،2010)

يمثل توفير الغذاء الجانب الأمني بل الرئيسي للأمن الغذائي والجانب الآخر هو إيصال الأمن الغذائي وثمة مقاييس متعددة تحدد الأمن الغذائي لبلد ما وهي نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ونسبة المستوردات الزراعية الإجمالية لإجمالي الاستيراد ونسب قيمة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل القومي ومن العوامل التي أدت إلى اختلال الأمن الغذائي في كثير من الدول في عصر العولمة هي التزايد السكاني وزيادة التحضر وتدهور الموارد وإنهاك البيئة.(الشوك،2010)

2-1-9السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي.

من أهم الآليات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية السياسات الزراعية،التي تعد حلقة ربط بين إستراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير قطاع الزراعة،وتؤثر السياسات الزراعية بشكل كبير في عرض السلع الزراعية والطلب عليها من خلال مجموعة من الأدوات تؤثر في تخصيص واستخدام الموارد، وتعمل على إحداث تغيير كبير في بنية القطاع الزراعي لنموه وتطوره.(الجبوري،2012)

والمفهوم الأكثر شمولاً للأمن الغذائي هو: إنتاج الدولة لأكبر قدر م

مكن من احتياجاته للمواد الغذائية بطريقة اقتصادية، تراعي فيه الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد وما تملكه من مقومات.(الجبوري،2012)

إن حالة الأمن الغذائي تعكس مجموعة من المؤشرات مثل الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي إذ ان الفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز في معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، أما الاكتفاء الذاتي: فهو مقدرة الدولة على توفير جميع احتياجات البلد من المواد والسلع الغذائية عن طريق إنتاجها المحلي.(الجبوري،2012)

من مؤشرات الأمن الغذائي الفجوة الغذائية وهي تتشكل نتيجة العجز في معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات النمو في استهلاك الغذاء،فالفجوة الغذائية توضح وتفسر حجم المشكلة الغذائية التي يتعرض لها البلد، ويمكننا قياس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المواد الغذائية المختلفة وإجمالي المنتج منها.(الجبوري،2012)

2-1-10 مؤشرات الإنتاجية الغذائية العربية:

يتطلب إنتاج الغذاء في الوطن العربي ثلاثة مجالات رئيسية في التنمية الزراعية، الأول: تطوير الإنتاجية المنخفضة وخاصة لمحاصيل الزراعة البعلية، والثاني استغلال موارد المياه السطحية والجوفية لأغراض الري، والمجال الثالث: إنشاء البنى التحتية الأساسية لأن الإنتاج الزراعي من العوامل المؤثرة في الثروة الاقتصادية التي لا يمكن التخلي عنها أو تجاهلها، وأشارت الإحصاءات في وطننا العربي إلى أن الإنتاج العربي من الغذاء لا يكفي احتياجات أكثر من ثلثي سكان العالم العربي ويرجع ذلك إلى تفاوت واختلاف الموارد الزراعية بين الدول العربية وضعف الهياكل الزراعية وقلة الاستثمارات في مجال انتاج الغذاء والزراعة، ويتفاوت إنتاج الغذاء والواقع الغذائي من دولة إلى أخرى ونوعية الموارد الطبيعية وتوافر الموارد الطبيعية وتوفر عناصر التنمية الزراعية ومستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجيا والمشروعات الزراعية والإنتاجية المختلفة.

وقد ساعدت الحكومات الدوليةعلى تحسين وتطوير الموارد وتنويع الإنتاج لكن الإيرادات السياسية والإجهزة الرسمية القائمة على تطبيقها لم تصل لمستوى التحدي الذي تفرضه محددات التنمية الزراعية العربية فتدنى الإنتاج الغذائي وتخلفه عن مواكبة الاستهلاك في الوطن العربي أدى لظهور عجز واضح وضخم في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية الهامة.(الشوك،2010)

تتمثل التحديات التي تواجه الاكتفاء الذاتي الغذائي في عدم تحقيق الزيادة في الموارد الطبيعية. وحتى نستطيع الخروج من تدني الإنتاج الغذائي إلى مضاعفته لا بد من إتباع بعض الإجراءات مثل تحسين الظروف المناخية والسياسية العربية التي تؤثر بشكل فعال في إنتاج الغذاء.(بكور،1979)

يتميز الوطن العربي بإمكانيات زراعية لو تم استغلالها بشكل صحيح لحصلنا على الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي ولتوقفت الدول العربية عن استيراد الغذاء وأصبحت مصدرة له ،فمشكلة الغذاء لم تعد مشكلة اقتصادية فحسب وإنما لها أبعاد أخرى سياسية واجتماعية وأمنية فالوطن العربي يعتمد في تلبية أكثر من نصف غذائه على الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا، وهنا سيظهر الخطر والتبعية الغذائية بعد أن يصبح الغذاء أداة تهديد في يد الأقطار المنتجة له.وللنهوض بالزراعة في الوطن العربي لا بد من إصلاح القطاع الزراعي وإنشاء البنية التحتية مثل طرق النقل ووسائل المواصلات بمختلف أنواعها وأشكالها بالإضافة إلى توفير المرافق والخدمات من ماء صالح للشرب والكهرباء.إن متطلبات الزراعة والمدخلات الزراعية تحتاج إلى تمويل مناسب وإن هذا التمويل لا تقدر عليه جميع الدول العربية لذا يتطلب الأمر تعاون بين بلدان الوطن العربي ودول الخليج مثلاً على شكل مشاريع تتخذ الطابع الشمولي بحيث تظهر قدرات كل بلد عربي.وهنا المشكلة ليست معقدة فالحل بتوحيد جميع الجهود والإمكانيات واستثمارها وتكاتف جهود الدول العربية مع بعضها وتسخير كافة قدراتها من أجل استغلال مواردها الطبيعية والبشرية ولمواجهة مشكلة الغذاء في الوطن العربي.

ويجب وضع استراتيجية تشمل الجوانب الاقتصادية وجميع أبعادها الاستثمارية والاجتماعية وأيضاً الثقافية ويتم ذلك بالتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والربط بينها وعلى الإستراتيجية الغذائية العربية أن تشتمل على خطط وبرامج لجميع الدول العربية.

أما على المستوى المحلي فيجب على كل دولة عربية أن تولي إهتماماً كبيراً بالزراعة بشكل عام وإنتاجية الغذاء بشكل خاص باستغلال الموارد البيئية المتاحة و تحفيز القطاع الخاص للاهتمام بالمشاريع الزراعية وبذل الحوافز المتعددة لاستقطاب المستثمرين وإنشاء الخدمات الأساسية والمرافق حتى لا يتحمل القطاع الخاص تكلفتها الكبيرة وهناك بعض الإجراءات التي يمكن عملها في هذا الشأن كإقامة الجمعيات والمؤسسات التي تهتم بالنشاط الزراعي وتعمل على تسويق المنتجات الزراعية ودعمها.(الفرا،1986)

لقد تغيرت وجهت النظر بشأن الأمن الغذائي في الاستجابة إلى تحسين فهم العوامل التي تسهم في ذلك. فعلى سبيل المثال الفهم الأفضل للجغرافية المكانية والزمانية وكشف أبعاد الأمن الغذائي يعمل على ضرورة إعادة النظر في مصطلح الأمن الغذائي من حيث مستوى التنظيم للإنسان، من الفرد إلى الأسرة والمجتمع ويمكن أن ننظر للأمن الغذائي من حيث الكمية الإجمالية للمواد الغذائية التي يمكن أن تنتج أو التي يمكن الوصول إليها(مثلاً) عن طريق الشراء أو النقل. وهناك أدلة كافية تبين أن الأمن الغذائي العالمي سيبقى قلق في جميع أنحاء العالم خلال نصف القرن المقبل وما بعده وخاصة في البلدان النامية ولذلك فإن عملية فهم الأبعاد المتطورة ووجهات النظر بشأن الأمن الغذائي مهمة في تطوير مجموعة ملائمة من السياسات والتدخلات لمعالجة هذه المشكلة.(Opara,2013)

ومن هنا، فمن الواجب على الدول النامية إعادة النظر في موضوع الأمن الغذائي، بصورة جدية، إذ ان التهديدبالغذاء الذي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية هو من أخطر الأساليب التي تهدد به الدول النامية والدول العربية بشكل خاص وعلى كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والحضارية، وتعد أزمة الخليج بالتسعينياتخير دليل على ذلك.(إسبيتان،1996)

2-1-11 الأمن الغذائي والنمو الإقتصادي في الأردن:

يتفاعل الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي مع بعضهما البعض في عملية متعاضدة ومتكاملة في مسار التنمية، ففي العصر الحديث هناك مجتمعات بأكملها قد حققت الأمن ونجح الأفراد في الهروب من الجوع المزمن إلا أن بعض بلدان العالم النامي خاصة إفريقيا وجنوب آسيا لم تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي فيها،فهناك العديد من العوامل التي تسبب انتشار الجوع والتعرض للمجاعات، لذا يجب علينا أن نسأل عن كيفية التعامل مع الجوع والمجاعة وللإجابة عن هذا السؤال يتم تقديم الإبتكارات المؤسسية التكنولوجية التي هي في صلب النمو الاقتصادي الحديث وبدون هذه الابتكارات لا يمكن للدول التي تعاني عجز في تحقيق الغذاء والهروب منه وتحقيق الأمن الغذائي.(Timmer,2004)

2-1-12النتائج والابعاد الاقتصادية لفقدان الأمن الغذائي:

من النتائج الاقتصادية لفقدان الأمن الغذائي:

1- ارتفاع نسبة الموارد البشرية المخصصة للمجتمع لإنتاج الغذاء الأمر الذي يجعل النسبة المخصصة لإنتاج السلع غير الزراعية صغيرة جداً فلا يسمح بتنوع يذكر في الإنتاج الوطني.

2- نقص توفر الفائض الغذائي لتغطية استهلاك السكان الحضريين ونتيجة الاستيراد المتكرر للغذاء يعمل على تقييد التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة للعبء الملقى على عاتق ميزان المدفوعات وزيادة المديونية.(بكور،1979)

و تعد الأبعاد التالية من الأبعاد الرئيسية في التأثير على الأمن الغذائي،(عبد الحفيظ،2013):

- الانخفاض في الإنتاج: يعد مستوى الإنتاج في عدة دول ممن تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي أقل نوعاً وكماً مما هو مطلوب للاستهلاك الأفضل.

- قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة في عدد السكان غذائياً لتأمين القاعدة الاقتصادية والغذائية لشعوب العالم، يعد القطاع الزراعي المحور الجوهري لذلك وهو حجر الأساس للاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ولكن مع زيادة عدد السكان واتساع الفجوة بين الزيادة السكانية ومعدل التنمية الاقتصادية هل تستطيع الفجوة الغذائية الوفاء باحتياجات السكان وملاحقة الزيادة السكانية؟

- تزايد معدلات الاستهلاك: مع تفاقم زيادة حجم الاستهلاك من السلع الغذائية لفئات معينة نتيجة الاستهلاك غير الرشيد فتركز هذه الفئة معظم إمكانياتها في الاستهلاك الغذائي بشكل كبير فينخفض المعروض من السلع الأساسية للطبقات الفقيرة فيترتب على ذلك تفاقم الفجوة الغذائية.

- التحديث الإنتاجي: تحديث الأصناف والسلالات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية تعد مدخل مهم لتحقيق تنمية زراعية تحقق الحد الأدنى من الأمن الغذائي.

- درجة استقرار الأسعار: تؤثر تقلبات الأسعار على الأمن الغذائي بدرجة كبيرة وخصوصاً تقلبات أسعار القمح فكلما زاد سعره أدى لارتفاع فاتورة المستوردات من القمح.

- الاستثمار في قطاع الزراعة: يعمل التركيز على قطاع الصناعة وتطويره إلى انخفاض الاستثمار المخصص لقطاع الزراعة وتدني الإنتاج وضآلة معدلات نمو المساحات المزروعة.

- إعادة تخصيص الموارد: هناك إمكانية لتحسين الأمن الغذائي من خلال إعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية والنقدية.

وتلعب الصدمات الاقتصادية دور كبير على الأمن الغذائي حيث تؤثر هذه الصدمات في اقتصاد غير متنوع في أوضاع الأمن الغذائي في العديد من اقتصاديات الدول النامية وتظهر أهمية معرفة مؤشر الصدمات الاقتصادية من أن الصادرات في الدول العربية تعتمد على مورد واحد وهو النفط.(النجفي،2009)

2-1-13 الإستراتيجية العربية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي:

لقد كافحت الحكومات الوطنية والمحلية في البلدان النامية وقتاً طويلاً لقهر الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وهذا التحدي لن يزول قريباً، لذا إتبعت هذه الدول العديد من الإستراتيجيات وبحثت بالعديد من الدراسات للحد من نقص الغذاء.(Garrett and Ruel,1999)

إن مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي لها علاقة وطيدة بحالة التجزئة التي يعيشها الوطن العربي وفشل التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة الميدان الزراعي كما إن هناك جوانب عديدة لأزمة الأمن الغذائي العربي تتمثل بالتغيرات الاقتصادية العالمية و هذه التغيرات تفرض عدة تحديات كبيرة على العالم العربي على مستويين هما حرية التجارة الدولية وتحرير رؤوس الأموال العالمية وهذه التحديات تمس أمن الوطن السياسي والتنمية الاقتصادية،وفي ظل هذه التغيرات العالمية أصبح لا بد من تطبيق سياسات زراعية للخروج من المأزق وتحقيق الأمن الغذائي وتعد أزمة الغذاء العالمي بمثابة إنذار للدول العربية، وللدول النامية بشكل خاص، للتحرك من أجل تأمين الغذاء والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الشعوب، وتقليص الفجوة الغذائية، وهذا يتطلب وضع تصور للأمن الغذائي العربي آخذين بعين الاعتبار الاستفادة قدر المستطاع من الموارد الزراعية التي لم تستغل على النحو التالي:

1- تعزيز القطاع الزراعي في العالم العربي ودعمه بشتى الوسائل الممكنة.

2- العمل جدياً من أجل زيادة الإنتاج، لرفع نسب الإكتفاء الذاتي.

3- العمل على إستغلال مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة.

وذلك لن يتم إلا من خلال التكامل الزراعي العربي ودعم القطاع الخاص، حتى يقوم بدوره في النهوض بالقطاع الزراعي، بإدخال أساليب ومعدات حديثة في الزراعة، والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في

الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي، وأيضاً تشييد المزيد من المصانع الخاصة لحفظ المنتجات الزراعية وتجميدها وتعليبها، لتكون بأسعار مناسبة في متناول الجميع وفي جميع المواسم.(الدغمي،2013)

إن تطبيق السياسات الزراعية يكون في منظومة من التشريعات التي تفرضها الدولة لتحقيق أهداف محددة تتضمنها الزراعة التنموية و الهدف من تطبيق هذه السياسات هو زيادة الإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي وللوصول لدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي.

ويتطلب على الدولة في ظل تحقيق هذه الأهداف مساعدة المزارعين للتغلب على جميع المعوقات.ورغم هذه الجهود فإن الدول العربية لم تتمكن من تقليص الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه وبناء على ذلك فإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية أقر في 7 سبتمبر 2003 أهمية أن يتبع الوطن العربي إستراتيجية تنموية عربية موحدة لتحقيق الأمن الغذائي في هذا العالم العربي، بحيث تتخذ من التنمية الزراعية غاية لها كي نتعرف على الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي ونجد حلولاً مناسبة لها ويكون ذلك بمعرفة ومواجهة الأسباب الرئيسية التي تحول دون تنفيذ هذه الاستراتيجية، وهذه المعوقات تتمثل ب: (رضوان،2009):

- فشل التكامل الاقتصادي العربي.
- عدم الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية.
- ضعف الاستثمار والتمويل في الميدان الزراعي وفشل علاقات التبادل التجاري العربي مع الدول الخارجية.

إذاً إن مشكلة الأمن الغذائي تعود إلى أهمية بناء إستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي العربي وتقوم على المرتكزات التالية: (المقداد،2013):

1. مقدرة الدول العربية على إنتاج السلع الغذائية الضرورية وتأمين السلع الغذائية في الأسواق العربية، وفي مختلف الظروف التي تتعرض لها الدول.

2. توافق وتوازن أسعار الغذاء مع المقدرة الشرائية والدخول للمستهلك العربي.(الدغمي،2013)

3. الإخذ بعين الاعتبار معادلة الطلب والعرض للسلعة الغذائية ومعنى ذلك أن توجه القطاعات الغذائية بالتعرف على احتياجات السوق العربي للسلع الغذائية المنتجة.

5.الاهتمام بالجودة العالية للمنتجات الغذائية في العالم العربي.

6.التركيز على الاهتمام بجانب تكثيف العائد من استخدام موارد الوطن العربي الزراعية، لأن تقليل الفجوة الغذائية يستلزم دور حكومي وتثقيفي من مختلف مؤسسات المجتمع المدني.

7. تكاتف جهود الجهات المعنية وتوظيفها في محاور الأمن الغذائي العربي لتكون فاعلة في زيادة إنتاجية الأسر في الريف للتغلب على مشكلة الهجرة الداخلية بإتجاه المدينة.

8.تعزيز التكامل الإقليمي، إذ ان تعزيز الأمن الغذائي العربي يرتبط بتعزيز التكامل الإقليمي بشكل عام، واقتصادياً بشكل خاص.

2-1-16أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية:

قد انبثقت عن هذه الرؤية أهداف لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين كالتالي، إتباع منهج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية المتعددة، وإيجاد سياسة زراعية عربية مشتركة وتوفير الغذاء الآمن للسكان في جميع الأوقات واستدامة الموارد الزراعية العربية واستغلال الموارد الزراعية العربية بقدر كبير من الكفاءة وتحسين نوعية الحياة في الريف العربي بروافدها المختلفة.(رضوان،2009)

إن الواقع الحالي الذي يعيشه الوطن العربي أفرز صعوبة في التنسيق بين هذه الدول خاصة تلك التي تشهد صراعات سياسية، لذا فإن هذه الإستراتيجيات قد تكون ركيكة بسبب فقدان القدرة على التنسيق بالمنطقة العربية،والصراعات بين هذه الدول، اما فقد البعد الأمني طغى على جميع الجوانب الأخرى بحيث أصبح التركيز الأساسي عليه.

2-2 المبحث الثاني: الفجوة الغذائية

2-2-1مفهوم الفجوة الغذائية

من المؤكد أن جميع المعطيات والمؤشرات الإنتاجية على مسألة الغذاء تبين أن الوطن العربي يعاني من فجوة غذائية كبيرة في إنتاج السلع الغذائية وهذه الفجوة آخذة بالاتساع الكبير نتيجة لزيادة الاستهلاك بمعدلات كبيرة تفوق الإنتاج وعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية ومقومات الإنتاج في الوطن العربي إلا أن الدول العربية تعتمد على استيراد الغذاء بشكل كبير لسد تلك الفجوة وإذ بلغت قيمة الاستيراد في الوطن العربي ما يزيد على 100 نوع من أنواع الغذاء.(الحفار،1994)

علماً بأن الفجوة الغذائية تعرف ب:الفرق بين الإنتاج والاستهلاك فإذا كان هذا الفرق سلبياً فذلك يعني عجز الإنتاج بمقدار هذا الفرق السالب، أما إذا كان الفرق موجب فذلك يعني فائض في الإنتاج بمقدار هذا الفرق الموجب.(خزاعلة،2001)

2-2-2أسباب الفجوة الغذائية:

من أبرز صفات الفجوة الغذائية في الوطن العربي بأنها آخذة بالتذبذب من عام لآخر ويعود ذلك للعديد من الأسباب منها(الشوك،2010):

1. التغير في الإنتاج(النباتي، والحيواني).
2. تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج.
3. زيادة معدل الاستهلاك.
4. ضعف معدل الإنتاج.
5. زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية.

6. تدني معدلات الاكتفاء الذاتي.

7. تقلبات أسعار السلع العالمية.

ويعاني الوطن العربي من فجوة غذائية كبيرة منذ بداية التسعينيات و بات تمويل استيراد الغذاء يشكل عبئاً كبيراً على معظم الموازنات المالية لكثير من الدول العربية ويعمل على استنزاف جزء لا يستهان به من الدخل القومي العربي.

وهناك فرق كبير بين الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي حيث تشير الفجوة الغذائية إلى الفرق بين قيمة المستوردات وقيمة الصادرات من المجموعات السلعية الغذائية المختلفة أما الاكتفاء الذاتي فتشير معدلاته من السلع الغذائية إلى مساهمة إجمالي الإنتاج من تلك السلع في المتاح للاستهلاك منها.(رضوان،2009)

الجدول رقم (1)، تفاوت الفجوة الغذائية خلال الأعوام (2013،2012،2011) وقيمة العجز أو الفائض لبعض من مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار).

المجموعات السلعية	2011		2012		2013	
	الفائض	نسبة الفائض%	الفائض	نسبة الفائض%	الفائض	نسبة الفائض%
مجموعة الحبوب	18211.1	50.18	19342.8	52.52	19950.6	53.62
القمح والدقيق	8516.5	23.46	9253.7	24.99	9709.5	26.59
الأرز	3011.1	8.30	2938.3	7.98	2990.8	8.04
الخضر	668.69	64.17	697.22	57.75	877.05	56.37
الفاكهة	347.3	0.96	363.6	0.99	125.7	0.34
قيمة الفجوة	35250.3		35624.0		35633.3	

- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، 2013.

يوضح الجدول رقم (1) تفاوت الفجوة الغذائية خلال الأعوام **(2013،2012،2011)**، لبعض المنتجات الغذائية حيث وضح الفائض ونسبته لكل منها.

2-2-3 العوامل المؤثرة في الفجوة الغذائية

الفجوة الغذائية تعكس نسبة العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية حاجيات السكان.

وتتأثر الفجوة الغذائية بعاملين :

العامل الأول: إن تعاظم الزيادة في الإنتاج المحلي عن حاجيات السكان من السلع الغذائية يؤدي لانكماش الفجوة الغذائية والعكس صحيح.

العامل الثاني: الاهتمام بترشيد الحاجات الأساسية من السلع الغذائية يؤدي لتقليص حجم الفجوة الغذائية.(عبد الحفيظ،2013)

2-2-4 طرق قياس الفجوة الغذائية:

يتم تحديد الفجوة في الأمن الغذائي عن طريق الفجوة الفعلية والمعيارية:

فالفجوة الفعلية هي: الفرق بين الصادرات والمستوردات الغذائية حسب مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي وهو الذي يستعمل في تحديد الأمن الغذائي الفعلي.

اما الفجوة المعيارية: فهي الفرق بين قيمة المستوردات الغذائية وما هو مخصص للاستيراد من الموارد المالية(عبد الحفيظ،2013)

2-2-5 العوامل التي ترتبط بها الفجوة الغذائية في الوطن العربي

ترتبط الفجوة الغذائية بالعالم العربي بعوامل عديدة تتمثل بما يلي:

أولاً: العامل الديمغرافي:يرتبط العامل الديمغرافي بعدة عوامل فرعية تؤثر على واقع الأمن الغذائي العربي، لأن هذه العوامل تسهم في تعاظم مشكلة الفجوة الغذائية لدى الدول العربية، ويمكن إيجاز هذه العوامل على النحو الآتي: (**المقداد،2013**).

أولاً: النمو السكاني: لا زال معدل الزيادة الطبيعية في الوطن العربي مرتفعاً جداً مقارنة بالمعدل العالمي.

ثانياً: التوزيع السكاني: حيث ان عدد سكان الوطن العربي يزداد بشكل كبير ويتوقع أن يصل عددهم إلى (480) مليون نسمة بحلول عام (2030)، (عبد السلام،1990).

ثالثاً: النمط الاستهلاكي للسكان: فقد أثبتت بعض الدراسات المتعلقة بتركز السكان في مناطق معينة بتأثر ذلك على متوسط الاستهلاك الكلي، بحيث يزيد ويكون أكثر تنوعاً في المناطق الحضرية بالمقارنة مع الريف الزراعي، لأن القدرة الشرائية للأفراد تكون أعلى في المدن وكذلك نمط استهلاك السلع الغذائية في المدن يميل إلى نوعية السلع المستوردة.

رابعاً: وجود خلل في السياسات الزراعية لدى حكومات الدول العربية قبل وبعد المتغيرات الدولية في النظام العالمي الجديد.

ثانياً: العامل الطبيعي:

إن العامل الطبيعي يرتبط بعوامل فرعية تتمثل بمساحة الأراضي الزراعية (محدودية الأراضي الزراعية)، عامل المياه (سوء الاستغلال الأمثل للمياه) التصحر، وهو أبرز المعوقات التي تواجه تنمية الأراضي الزراعية في الوطن العربي.(رضوان،2009)

ثالثاً: العامل الدولي:

لقد ساعدت متغيرات النظام العالمي الجديد، في تلاشي دور الحكومات للدول العربية، في أن تتبع سياسات رسمية تؤدي لتقليص حجم الفجوة الغذائية.

وكان للمتغير الدولي التأثير الكبير على الأسواق الغذائية المحتكرة في العالم من قبل مجموعة قليلة من الدول والشركات متعددة الجنسية، بسبب قدرتها في التأثير على أسعار سلع المواد الغذائية، مع استخدام أساليب الاحتكار.

2-2-6 دور السياسات العامة في الوطن العربي في زيادة الفجوة الغذائية العربية

ومن الممكن إيجاز دور هذه السياسات بما يلي:

- توفير الغذاء للمواطن العربي دون التركيز على أهمية مصدره وهذا أدى إلى زيادة الاستيراد.
- لم توظف السياسات الحكومية العربية متطلبات التكامل الإقليمي ومفهوم الاعتماد المتبادل لاستثمار موارد إنتاج الغذاء.
- عوامل الصراع والانقسام في الوطن العربي، المواقف العربية تؤثر بشكل سلبي في إيجاد إستراتيجية تكاملية بين الوحدات السياسية العربية، تخدم الاكتفاء الذاتي.
- تعاني الدول العربية من إشكاليات حكومية متعلقة بالفساد الإداري والمالي، حيث أثر ذلك في جدية الاهتمام بالمصالح والقضايا التي تهم المواطن ومنها الأمن الغذائي العربي.(الدغمي،2013)

لقد ساعدت المتغيرات الدولية في النظام العالمي الجديد على تقليص الدور الحكومي للدول االعربية في إتباعها سياسات رسمية تعمل على تضييق حجم الفجوة الغذائية، إذ ان الدول العربية لم تشهد خطوات متسارعة باتجاه الخصخصة، نتيجة عضويتها في منظمة التجارة العالمية، التي تعمل على تقليص دور الدولة في الإنتاج والتسويق، وتصفية المؤسسات الحكومية لصالح القطاع الخاص.(الدغمي،2013)

ومن المتغيرات الدولية التي لها دور فاعل في تحقيق مستويات ملائمة للأمن الغذائي العربي،ما يلي:

- العولمة وسياسات منظمة التجارة العالمية (الجات).
- ازدياد المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الدولية.(الدغمي،2013)

2-2-7المقترحات للحد من تفاقم الفجوة الغذائية العربية:

هناك العديد من المقترحات للحد من الفجوة الغذائية العربية منها:(القاسم،2010).

1- إتباع سياسات الاستثمار الزراعي والإنتاج.

- منح حوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات بكافة أنواعها.
- تحديث خريطة الاستثمار الزراعي في الدول العربية.
- الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الزراعية العربية.

2- التطوير التقني الزراعي وتحسين الإنتاج والإنتاجية:

- توفير المهارات التقنية للإرتقاء بالإنتاجية الزراعية.
- تطبيق أنظمة الري الحقلي الأعلى كفاءة في استخدام المياه.
- تحديث كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها.

3- ترشيد استخدام الموارد المائية: ويكون ذلك من خلال:

الاهتمام بمشروعات حصاد المياه، حيث تقوم هذه المشاريع بحجز مياه الأمطار والسيول في فترات سقوطها بطرق عديدة ومختلفة تختلف باختلاف الغاية من تجميعها ومعدلات هطولها وإعادة استخدامها سواء للشرب أو لتغذية المياه الجوفية.(ال الشيخ،2006)

ويقصد بالحصاد المائيWater Harvesting: عملية تجميع أو حصاد مياه الأمطار. حيث استفادت منها الحضارات قديماً في الوطن العربي فمنذ القدم قام الإنسان بتسوية سفوح التلال لتحسين الجريان السطحي لمياه الأمطار وتوجهها نحو الحقول الزراعية وإقامة المدرجات على السفوح الجبلية وتم تطوير هذه التقنيات وإدماجها في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الدول العربية(كدودة،2003)

1- البيئة والتنمية الزراعية المستدامة:

- معالجة المشاكل البيئية مثل الانجراف المائي والهوائي التلوث والزحف الصحراوي.
- رفع كفاءة أنظمة تسويق المنتجات الغذائية:
- تطوير وتحسين الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية العربية.
- تعزيز التجارة البينية العربية لتقليل اعتماد الوطن العربي على الأسواق العالمية.
- الاهتمام بمشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.
- النمو السكاني والعادات،والأنماط الغذائية المتبعة في الدول العربية.
- تعديل سياسات دعم الغذاء في الدول العربية.

2-3المبحث الثالث: التبعية الغذائية والاكتفاء الذاتي في الوطن العربي

لقد تدهورت نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في وطننا العربي منذ بداية السبعينيات، وباتت في السنوات الأخيرة شديدة التدني، حيث اعتبرت المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم استيراداً للغذاء.(رضوان،2009)

إن مرحلة بلوغ أي مجتمع حالة الاكتفاء الذاتي لجميع السلع يعد ضرورة لا بد منها، لتجنيب المجتمع العديد من الصعوبات والمخاطر التي تنشأ بسبب ظروف خارجية وتمنع المجتمع من الحصول على السلع الضرورية واللازمة خاصة في ظل الظروف الدولية الحالية التي لا تسمح لكل بلد أن يوجه جميع موارده

لإنتاج السلع التي يحتاجها،وتسعى كل دولة جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، بمعنى الوصول إلى وضع معين يعمل على إنتاج جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطنون من الغذاء.وحتى يتحقق الاكتفاء الذاتي يجب أن يتناسب الإنتاج مع عدد السكان مع الطلب على المواد الغذائية.(خضري،2002)

إن تحقيق الإكتفاء الذاتي مرتبط بالدرجة الأولى بجميع الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تأمين الإحتياجات، ويتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي تضحيات عديدة اقتصادية أو اجتماعية.

و يعرف الاكتفاء الذاتي بانهمقدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محلياً.(نشرة الأمن الغذائي،2014)

2-3-1عوامل الوصول للاكتفاء الذاتي:

جميع الموارد باختلافها، وقدرتها على إنتاج الكميات اللازمة لسد حاجيات السكان والسياسة الاقتصادية والإجراءات التي تتبع لبلوغ الاكتفاء الذاتي بسهولة وتدفق السلع من بلد لآخر، بالإضافة لأسعار السلع ومستوى المعيشة السائد في البلد.(خضري،2002)

2-3-2أنواع الاكتفاء الذاتي:

1. اكتفاء ذاتي طبيعي.
2. اكتفاء ذاتي اقتصادي.(موسوعة العلوم القانونية والاقتصادية).
3. إن معدلات الإكتفاء الذاتي تعكس تقديراً كمياً لأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام والاقتصاد الزراعي بشكل خاص.حيث يختل الاكتفاء الذاتي لعدة أسباب منها:

- إذا زاد عدد السكان بمعدل أعلى من الإنتاج.
- إذا زاد الطلب على الغذاء بمعدل أعلى من إنتاجه.

- تدني القدرة الشرائية للسكان، حيث أن أي تغيير إيجابي في القدرة الشرائية يؤدي لزيادة الطلب على الغذاءوعدم مواكبة الزراعة، أدى لزيادة الطلب على الغذاءوالاستيراد من الدول الأخرى.(خضري،2002)

جدول رقم (2) معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بالطن (%) للأعوام 2011،2012،2013

السلعة	2011م	2012م	2013م	متوسط الفترة
الخضر	100.9	100.1	100.0	100.3
الفاكهة	96.3	96.2	96.9	96.5
اللحوم الحمراء	80.9	81.4	80.9	81.1
الحبوب	45.6	42.7	43.0	43.8
الزيوت النباتية	39.3	34.4	39.1	37.6
البيض	97.5	95.8	95.4	96.2

- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، 2013 م.

يوضح الجدول ارقم (2) التفاوت بمعدلات الاكتفاء الذاتيحيث شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية تطورات متفاوتة خلال الفترة(2010،2011،2012،2013)، فزادت الخضراوات والفاكهة والحبوب واستقرت بالنسبة للزيوت النباتية وبيض المائدة.

وفي حال تم تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي العربي، فإنه سيتوفر العديد من الموارد المالية الهائلة التي من الممكن استخدامها في استيراد السلع الرأسمالية لتطوير القاعدة الاقتصادية في بلد ما.(خضري،2002)

2-3-3 التبعية الغذائية:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الاقتصاد العربي، إلا أن فشلهفي تلبية الطلب المحلي المطرد على السلع الغذائية جعل الدول العربية منطقة عجز غذائي، لا سيما في أهم السلع الإستراتيجية التي لا غنى عنها كالقمح، الأمر الذي فرض على الدول العربية درجة من التبعية باعتمادها على الدول المتقدمة في الحصول على الغذاء مما ترتب على ذلك العديد من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.(المرزوقي،2005)

والتبعية الغذائية: هي اعتماد الوطن العربي اعتماداً كبيراً على الدول الرأسمالية المتقدمة في حصولها على حاجياتها من السلع الغذائية الأساسية كالحبوب والقمح، وهذه التبعية تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تنتج عن الاعتماد الكبير على الغرب الرأسمالي، الذي يستخدم أداة التجويع ضد الوطن العربي كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حظر النفط العربي عام 1973.

وتعرف التبعية كنوع من علاقة اعتماد متبادل لكنها غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء بحيث يترتب عليها العجز الداخلي في الغذاء وتزايد اعتماد البلد التابع على مصادر الغذاء الخارجية لمعظم المحاصيل وخضوعه للتأثيرات السلبية التي تنتج عن ممارسات الدول التي تحتكر الغذاء.(صالح، 1996)

2-3-4 أسباب التبعية الغذائية:

تعود التبعية الغذائية إلى أسباب منها داخلية وأخرى خارجية.

أما الأسباب الداخلية فتعزى إلى:الأسباب الطبيعية،ويختلف تشخيص هذه الأسباب فبعضهم يعزو ذلك إلى التخلف في مجال الزراعة وإنتاجها، وبعضهم يعزو ذلك إلى العوامل المناخية والبيئية التي تعد سبباً رئيسياً للتبعية الغذائية متمثلة باستمرار موجات الجفاف وشح المياه في العديد من الدول العربية والأسباب

الديموغرافية حيث بلغ حجم الزيادة في عدد السكان في الوطن العربي تزايداً ملحوظاً بمعدل 3% سنوياً وهذا المعدل يفوق متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي، فأدى ذلك لاختلال مستوى عرض الغذاء وطلبه،والموارد المالية: إن الإستراتيجيات القطاعية، وفقاً لمفهوم التخطيط الإستراتيجي الزراعي، لا تحدد تكاليف وموازنات لتنفيذ مكونات تلك الإستراتيجيات، وذلك يتحدد على مستوى البرامج التنفيذية والمشروعات والتي تدرج في الخطط السنوية التي تعتمد موازناتها من قبل أجهزة متخصصة، أما الأسباب الخارجية للتبعية الغذائية فلها دوراً لا تقل أهميته عن الأسباب الداخلية منها الاستعمار الاستيطاني الذي عمل على نهب الأراضي والثروات وتدميرها واغتصاب الموارد المائية وحرمان الناس من فرص التطور وأيضاً تجزئة الوطن العربي.(الشوك،2010)

2-3-5 مؤشرات قياس تطور التبعية الغذائية:

1. النسبة التي تعتمد فيها الدولة على المصادر الخارجية للغذاء والتي يقصد بها نسبة المستوردات من الإنتاج الغذائي إلى إجمالي الاحتياجات الغذائية، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على تطور التبعية.
2. نسبة الاكتفاء الذاتي: وهي النسبة التي يسهم بها الإنتاج الغذائي المحلي في تغطية الاحتياجات الغذائية، فكلما انخفضت دل ذلك على تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية وتطور كبير في درجة التبعية الغذائية.
3. نسبة المستوردات الغذائية إلى إجمالي الصادرات: وهي نسبة قيمة المستوردات الغذائية إلى إجمالي قيمة الصادرات، فكلما زادت فاتورة االمستوردات الغذائية، أصبحت حصيلة الدولة تضم نسبة كبيرة من عائدات صادراتها، وهذا مؤشر على التبعية الغذائية.(صالح، 1996)

2-3-6 الانعكاسات السلبية لتطور التبعية الغذائية:

إن تطور التبعية الغذائية يعكس العديد من التأثيرات السلبية على نواح عديدة منها:

أولاً:التأثيرات السلبية في المجال الاقتصادي: كالاعتماد على المصادر الخارجية، يؤدي لتطور درجة الانكشاف الغذائي وتزيد نسبة المستنزف من الموارد الاقتصادية لتغطية ذلك العجز وتدني حصة الصادرات فتصبح غير كافية لتمويل قيمة المستوردات فتضطر الدولة إلى الاقتراض، وتتزايد الديون.

ثانياً: الانعكاسات السلبية على الناحية السياسية: تستخدم الدول المتقدمة الغذاء كوسيلة للضغط على الشعوب المستوردة له، لتستطيع بسط نفوذها، حيث أصبحت مؤخراً العديد من الشركات الكبرى في الدول المتقدمة تسيطر على جزء معتبر من التجارة العالمية للغذاء.

ثالثاً: الانعكاسات السلبية على الناحية الاجتماعية: تزداد معدلات الفقر وسوء التغذية التي تترافق مع تزايد العجز الغذائي وضعف الإنتاجية، بحيث تصبح الدول غير قادرة على مواجهة الانعكاسات السلبية الناجمة عن ذلك والأزمات المحتملة كالمجاعات أو نقص المخزونات الإستراتيجية في بعض البلدان وما يرافقها من اضطرابات اجتماعية.(صالح،1996)

الفصـــــــل الثالث

الأمن الغذائي في الأردن

الفصل الثالث: الأمن الغذائي في الأردن.

إن التخلص من ظاهرة العجز الغذائي يتطلب زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وزيادة الرقعة الزراعية والنهوض بمستوى الزراعة لتتحول إلى قطاع رئيسي كبير من خلال محاولة دمج الرقعة الزراعية الصغيرة المتمركزة بأيدي المزارعين من خلال نماذج تعاون بين صغار المزارعين.

ما زالت مشكلة الغذاء من المشاكل البارزة التي تواجه الأردن حالياً، رغم التطور الذي حققه القطاع الزراعي ، ويتعرض الأردن كغيره من الأقطار العربية الأخرى لنقص الغذاء ويعود ذلك لعوامل عدة منها: الظروف المناخية السيئة، والعجز في الإنتاج خصوصاً المحاصيل الرئيسية كالقمح والشعير، وزيادة الاستهلاك، وزيادة حجم المستوردات الغذائية من الخارج.

ويعد الأمن الغذائي من أهم المواضيع لكل دولة ولا تقل أهميته عن مواضيع الأمن الداخلي، أو الاجتماعي، أو السياسي، فيجب أن ينظر للأمن الغذائي في الأردن على أنه جزء من الأمن القومي، وذلك لأن الغذاء هو المصدر الرئيسي للحياة.(الكساسبة،1984).

تلعب الزراعة دور ثانوي في اقتصاديات العديد من البلدان من بينها الأردن، غير أنه يجب على هذا القطاع أن يقوم بدور رئيسي على المسرح العالمي، إذا أردنا أن نسدل الستار على ظاهرة الجوع العالمية، ويمكننا الجزم أن معظم المزارعين في الأردن هم من صغار المزارعين، اللذين يشكلون كمجموعة أكبر المستثمرين في الزراعة، وإن قدراتهم في الحصول على الأغذية غير كافية ومتقلبة، ولحل هذه المشكلة، يجب بلورة نموذج للتعاون بين القطاعين العام والخاص، في مجال التنمية يشمل التكاتف بين المنتجين والقائمين على تجارة الزراعة وتطبيق درجات ومواصفات الأغذية المطلوبة، وتوفير البنية الريفية الأساسية والعمل على تحسين المناخ الاستثماري للزراعة.(الدويري،2009)

أوضحت وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة " الإيكونومست البريطانية" أن الأردن يحتل المرتبة 59 عالمياً بالأمن الغذائي من بين 109 دول في العالم، واستندت " الإيكونومست" في بياناتها على مؤشر (Global Food Security 2014). وجاء في بيان المنظمة أن الأردن يحتل المرتبة الخامسة عربياً بقدرته على تلبية احتياجاته من الغذاء الأساسي من منتجاته الخاصة أو قدرته على شرائه من الخارج مهما كانت الظروف، ومهما ارتفعت أسعار الغذاء العالمية.

ومن مميزات القطاع الزراعي في الأردن أنه غني بأساليب الإنتاج والتقنيات، التي تنعكس على كفاءة القطاع إذا اقترنت بالقدرة المالية البسيطة لدى المزارعين على تبني مختلف الأساليب الزراعية المتطورة التي تهدف إلى تخفيض التكاليف الزراعية على مستوى المزرعة. و تبني مثل هذه الأساليب يدعونا ككل لتوفير الدعم الفني والدعم المادي والبشري لأنشطة البحث العلمي والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا.(اللحام،2014)

3-1-1 الموقف الغذائي في الأردن:

بدأت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي وقوة العمل في العقود الأخيرة بالتناقص على الرغم من أن الزراعة ستبقى مصدراً هاماً للقوت والتشغيل للمواطنين الأكثر فقراً في الأردن.

وقد أظهرت الدراسات تمتع القطاع الزراعي بأفضلية نسبية في بعض المنتجات مع أن هذا ينخفض عند النظر في كفاءة استخدام المياه والإنتاج في غير فصل الشتاء.

هناك العديد من الجهود المبذولة لتحسين القطاع الزراعي وتنطوي تلك الجهود على زيادة استثمارات القطاع العام والخاص والمحافظة على التشريعات وتحسينها لتعزيز إنتاجية وكفاءة القطاع الزراعي ، والاستجابة لتغير الظروف البيئية مثل انخفاض نوعية التربة والمياه.(Transtec،تقييم القطاع الغذائي في الأردن،2012).

ويعاني القطاع الزراعي في الأردن العديد من المظاهر السلبية، نتيجة لذلك، فقد شهد الموقف الغذائي الأردن تردي في أوضاعه، ويمكن أن نحصر المؤشرات الأساسية للموقف الغذائي من خلال الجوانب التالية:

- التقلب في الإنتاج الغذائي المحلي.
- الاستهلاك الغذائي في الأردن.

أولاً: التقلب في الإنتاج الغذائي المحلي:

يضم الإنتاج الغذائي في الأردن، المحاصيل الحقلية والحبوب والخضراوات والفواكه بالإضافة للمنتجات الغذائية الحيوانية، ويتصف الإنتاج الغذائي في الأردن بالتقلب من عام إلى عام، ويعاني التغير في كميات المحاصيل الزراعية، نتيجة لاعتماد الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية على مياه الأمطار التي تتذبذب من عام لآخر.(الكساسبة،1984)

ثانياً: الاستهلاك الغذائي في الأردن:

يصنف المجتمع الأردني أنه من المجتمعات الاستهلاكية شأنه شأن غالبية البلدان النامية التي تعجز عن تغطية حاجيات المستهلكين لأن إنتاجها المحلي سواء الزراعي أو الصناعي لا يكفي.

ومن الظواهر غير الصحية المزمنة في الاقتصاد الأردني ظاهرة البذخ الاستهلاكي، نتيجة لاستمرار الاتجاهات السلوكية في الانفاق الاستهلاكي والمستوردات السلعية حيث ان استيراد السلع يتأثر بشكل كبير بالاتجاهات الاستهلاكية لدى الأفراد والميل الاستهلاكي العام مؤشر على ذلك مثل الاستهلاك (الكساسبة،2000)

3-1-2 محددات الأمن الغذائي في الأردن:

تختلف محددات الأمن الغذائي في الأردن تبعاً لمستويات الأمن الغذائي(أسري،وطني،وعالمي)، وهذه المحددات تنحصر في المجموعات التالية:

- محددات طبيعية لها علاقة بقاعدة الموارد الطبيعية التي تشمل الموارد الأرضية والمائية والهواء والمناخ والطاقة غير المتجددة وهذه المجموعة تعد المحدد الأكبر و الأصعب في المعالجة والعوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد وأهمها الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية والتكنولوجيا المتاحة التي يمكن توليدها والمحددات السكانية وتشمل معدل نمو السكان والزيادة غير الطبيعية للسكان، وضغط السكان على الموارد الطبيعية، والطلب المتزايد على السلع الغذائية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنعكس على التنمية الزراعية، ومتطلبات أمان الغذاء.
- محددات توزيع الغذاء التي تشمل خصائص الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي وبرامج تخفيض الفاقد من إنتاج الغذاء.(الإطار العام لإستراتيجية الأمن الغذائي في الأردن. (تقرير:الإطار العام لإستراتيجية الأمن الغذائي، وزارة الزراعة،2009)

3-1-3 السياسة الاقتصادية للأمن الغذائي في الأردن:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الأردن، وإن آلاف العائلات الأردنية تعيش على القطاع الزراعي في وقت يتعرض فيه القطاع لمجموعة من التحديات التي تعيق تقدمه، فرغم تزايد الإنتاج بشكل مستمر في هذا القطاع إلا أن مساهمته في إجمالي الدخل المحلي بانخفاض مستمر.

إن اعتماد الأردن على إنتاجها الزراعي سيقلص العجز في ميزان المدفوعات وخسارة العملة الصعبة نتيجة عجز الميزان التجاري الذي يعاني منه الأردن منذ سنوات.

إلا أن القطاع الزراعي عجز عن أداء دوره كأحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني، وعن سد احتياجات السوق المحلية من جميع المنتجات الزراعية.

وهناك بعض العوامل التي عملت على إعاقة القطاع الزراعي عن أداء دوره منها:

- الرقعة الزراعية.
- ملكية الحيازات الزراعية،الحيازة الزراعية: هي حق الملكية لأرض زراعية قام الشخص بزراعتها بنفسه أو بواسطة غيره بالإيجار أو المزارعة وغيرها.(الكاظم،2010)
- الموارد المائية.
- تمويل قطاع الزراعة.(الخزاعلة،2001)

3-1-4أهمية القطاع الزراعي في الإقتصاد الأردني:

لمعرفة أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني لا بد من دراسة ثلاثة جوانب رئيسية هي:

1. مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
2. مساهمة قطاع الزراعة في العمالة.
3. مساهمة قطاع الزراعة في التجارة الخارجية.(حميدات،2000)

أولاً: مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي:

رغم تباين مساهمة القطاع الزراعي الأردني في الناتج المحلي وتدهوره الكبير في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال يمثل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى تدني عوامل طبيعية ومناخية كمعدلات سقوط الأمطار والظروف المناخية السيئة وتقلبات الجو، ومن الأسباب أيضاً ارتفاع معدل نمو السكان والزيادة فيه بشكل كبير، أدى لتوسع القطاعات الاقتصادية وبصورة خاصة قطاع الخدمات والصناعات الإستخراجية والتحويلية، فارتفع الدخل الفردي، نتيجة ارتفاع مرونة الطلب الدخلية على الغذاء، فقد عجز القطاع الزراعي على توفير السلع الزراعية لتوسيع هذه الأنشطة، فانعكس ذلك على عجز في الميزان التجاري وتحول الأردن لمستورد للسلع الغذائية.

جدول رقم (3): حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
3.1	3.3	3.8	3.7	3.6	3.3	3.3	3.5	3.4	3.6	3.5

- المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية،2014.

يتضح من الجدول رقم (3) أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً وذلك بسبب الإعتماد القليل على الزراعة، ويدل على قلة المساحات القابلة للزراعة لذلك من الصعب تحقيق الإكتفاء الذاتي.

ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي في العمالة:

بدأت فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي في الأردن تتقلص تدريجياً حتى أصبحت تصل 6% ، ويعود ذلك لعدة أسباب:

1. العمل بالقطاعات الزراعية الأخرى واهمال القطاع الزراعي.
2. الاستقرار في المدن، والهجرة من الريف.
3. انخفاض الأجور للمزارعين.

ثالثاً: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات):

للتجارة الخارجية دور بالغ الأهمية سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد أو تثبيطه، فالصادرات الوطنية تجذب العملات الصعبة والتي عن طريقها نعالج اختلال موازين المدفوعات القومية، أما المستوردات فتزيد من مظاهر الاختلال في موازين المدفوعات.

3-1-5 الطلب على المواد الغذائية (نمط ومستويات الإنفاق على الغذاء):

من خلال دراسة نفقات الأسرة في الأردن عام 2009، تبين أن نفقات الأسرة على الغذاء ما بين 36%-47% من مجموع نفقات المعيشة، وتبلغ هذه النسبة 36%-43% على مستوى الحضر،45-47%، في الريف الأردني مما يعني أن الأسرة في الأردن تنفق حوالي نصف دخلها السنوي على الغذاء، وهناك فرق في انفاق الريف عن الحضر يتراوح ما بين 10%-15%، وحسب نفقات الأسرة فإن مستويات الانفاق على الغذاء ارتفعت منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات على المستوى الكلي والريف والحضر وذلك لإلغاء الدعم من الحكومة وتحرير الأسعار.ويمكن أن نعتبر الأهمية النسبية لنفقات الغذاء في الأردن على أنها صفة مميزة من صفات الإنفاق الغذائي في البلدان النامية، أي كلما زاد الفقر في المجتمعات ارتفعت نسبة نفقات الغذاء لتصل 90% من تكلفة المعيشة أو 100% في المجتمعات التي تعيش تحت خط

الفقر المطلق، وهي المناطق الأقل حظاً في المدن والريف والبادية، وفي المجتمعات الغنية تنخفض هذه النفقات لتصل حوالي ثلث أو ربع نفقات المعيشة، ويعزى ارتفاع الأهمية النسبية لنفقات الغذاء في الأردن لعدة عوامل منها:

- ارتفاع الأسعار.
- الاعتماد على الموارد الغذائية التي تستورد من الخارج.
- تذبذب أسعار المواد الغذائية عالمياً.
- ثبات دخل الفرد.
- ارتفاع نسبة الإعالة في الأسرة.

أما نمط الانفاق على الغذاء في الأردن فيتصف بتصدر الانفاق على المنتجات الحيوانية والحبوب والزيوت والسكريات والحلويات والمشروبات، مما يؤدي لاتجاه غير سليم تغذوياً واقتصادياً.(تقرير:الإطارالعام لاستراتيجية الأمن الغذائي، وزارة الزراعة،2009)

3-1-6انعدام الأمن الغذائي في الأردن:

يعد الفقر من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، لذا فمن الواجب التقدم بخطى سريعة لاستئصال الفقر، لتحسين فرص الحصول على الغذاء، كما أن للصراع والانقسامات والفساد والتدهور البيئي دوراً أساسياً ملموساً في انعدام الأمن الغذائي.

من أبعاد وآثار انعدام الأمن الغذائي (الأبعاد الاقتصادية)، حيث يعتمد الأردن على المصادر الخارجية في تأمين الغذاء لمواطنيه، وهذا الاعتماد يمثل عبئاً مالياً إضافياً، إذ إن اعتماده في جميع الأوقات على المستوردات يؤدي لاستنفاذ موارده من العملات الأجنبية، فيشكل عبئاً مالياً على ميزان المدفوعات وتراكم

الديون، فتتعثر عملية التنمية ومسيرة التطور، بسبب المديونية من الخارج، مما يعني التبعية الغذائية المستمرة للأسواق الخارجية.(الدويري،2007)

يرتبط انعدام الأمن الغذائي الوطني الأردني وانعدام الأمن الغذائي الأسري بقطاعات سكانية واسعة تعجز عن الحصول على الطعام كماً ونوعاً مما يؤدي لسوء التغذية بينهم، تنتج عن استهلاك كميات لا تكفي من الطاقة الغذائية وعناصر الغذاء الأخرى، و أدى انتشار الأنماط الغذائية غير السليمة بين مختلف فئات المجتمع والتحولات في نمط العيش، إلى نقص في استهلاك عناصر التغذية الأساسية، وزيادة في استهلاك الطاقة والدهون، مما يؤدي لأمراض العصر وبالتالي لانعدام الأمن الغذائي.(المصري،2007)

جدول رقم (4) الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي(%) حسب المحافظة

المحافظة	القضاء	الأسر التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي	الأسر المعرضة لإنعدام الأمن الغذائي
المفرق	الرويشد	0.0	25.2
الزرقاء	الضليل	6.2	18.6
الزرقاء	الأزرق	4.1	10.0
العقبة	وادي عربة	3.3	10.5
عمان	سحاب	3.7	9.9
الكرك	غور الصافي	6.2	9.9
عجلون	عرجان	1.6	6.3
الزرقاء	الرصيفة	2.7	4.9
الكرك	الموجب	3.1	4.4
عمان	حسبان	1.3	5.8
المملكة الأردنية الهاشمية		0.3	2.1

- المصدر: نشرة الأمن الغذائي، وزارة الزراعة،2014

وبين التقرير الذي أعد من قبل دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي، المتعلق بدراسة حالة الأمن الغذائي في الأردن عام 2012 أن 64% من العائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تقع تحت خط الفقر. وهناك حوالي 160,000 من المواطنين الأردنيين يعانون من انعدام الأمن

الغذائي، أو معرضين له، وبين التقرير أيضاً أن المحافظات التي حظيت بأعلى نسبمن المواطنين اللذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أو المعرضين له.(نشرة الأمن الغذائية،2014)

3-1-7 علاج نقص الغذاء في الأردن:

للحد من مشكلة الغذاء في الأردن، يجب العمل بالخطوات التالية:(القضاة،2014)

1- تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ودعم مشاريع التكامل الاقتصادي العربي.

2- وضع سياسات هادفة إلى زيادة الإنتاج وعرض الغذاء محلياً.

3- توسيع إنتاج القمح لأقصى حد تسمح به الإمكانات الفنية والاقتصادية الموجودة لما يتميز به القمح من أهمية إستراتيجية بين المستوردات الزراعية في الأردن.

4- زيادة الإستثمار في القطاع الزراعي.

5- دعم الدولة للمزارعين وتقديم الحوافز المالية والمعنوية للحيلولة دون هجرتهم.

6- التوسع في الأراضي الزراعية والعمل على إستصلاحها ووقف الزحف العمراني.

إذا للوصول للأمن الغذائي الوطني يجب توفير الغذاء بشكل كاف ومتنوع وصحي لجميع أفراد الأسرة في كل زمان ومكان وبشكل يتناسب مع دخولهم.(المصري،2007)

3-1-8 البرامج التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي:

حظيت قضية الأمن الغذائي بالاهتمام الكبير منذ تأسيس الدولة الأردنية وذلك من خلال البرامج والمشاريع التي نفذتها الوزارات ومختلف المؤسسات الحكومية، وقد ركزت هذه البرامج والمشاريع على القطاع الزراعي نظراً لأهميته في الإنتاج الزراعي، ولأنه المكون الأساسي للاقتصاد الريفي، والذي تعتمد عليه عدد كبير من الأسر في الريف والبادية الأردنية، فقد تبنت الأردن برنامجاً للأمن الغذائي في عام 2004، إلا أن محدودية الموارد المالية للقطاع الزراعي، أدت لعدم تنفيذ العديد من مشاريع البرنامج.(نشرة الأمن الغذائي،2014)

إن تخلف دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني من أهم الأسباب التي دفعت الحكومة لوضع استراتيجية وطنية جديدة لتنمية قطاع الزراعة، بحيث تكون قادرة على تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والبعدين الاجتماعي والبيئي، (القدرة على المنافسة وزيادة العوائد الاقتصادية)،والمحافظة على الموارد في المديين القصير والطويل، واندماج وتكامل قطاع الزراعة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى التي ستعود بالفائدة على الأردن وأمنه الغذائي.

لقد اعتمدت العديد من البرامج التي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2002-2010، وأعد البرنامج الخاص للأمن الغذائي في الأردن بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهذا البرنامج يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الفقيرة في المناطق الريفية من خلال الزيادة في إنتاجية السلع الغذائية، لإيجاد فرص العمل في هذه المناطق، والاهتمام بالمرأة

وتعزيز دورها كشريك في التنمية الريفية.ولقد قام هذا البرنامج على أربعة محاور أساسية مكملة لبعضها بعض تناولت:

1. الإدارة والاهتمام بالتربة والمياه على مستوى الزراعة في المناطق المطرية.
2. إدخال نظم زراعية أكثر كفاءة.
3. التنويع بالإنتاج.
4. إعداد المشاريع المهمة وتنفيذها.(الدويري، 2007)

3-1-9 السياسة الحكومية للأمن الغذائي في الأردن (الإستراتيجيات).

لقد تبنت الحكومة الأردنية العديد من السياسات والإجراءات للمحافظة على الغذاء، وبأسعار تناسب جميع المواطنين وذلك لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء منذ عام 2008 ومن هذه السياسات:

1- توفير مخزون إستراتيجي من الحبوب، كالقمح والشعير، لتجنب التقلبات في الأسعار العالمية.

2- فتح الأسواق المركزية الحكومية التي تخصص للعسكريين وموظفي الحكومة لجميع المواطنين، حتى نحافظ على إستقرار أسعار الغذاء.

3- الدعم النقدي المباشر للفقراء من خلال صندوق المعونة الطبية.

4- إتباع السياسة الضريبية: من خلال إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية والضريبة على المبيعات وأيضاً تبني تكنولوجيا حديثة في الزراعة، لخفض تكلفة المنتجات وزيادة الإنتاج الزراعي.(اللحام،2014)

وقدقام الأردن من خلال الوزارات المعنية بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2014-2024، ومضمون أهدافها تناولت اهتماماً خاصاً بقضايا الأمن الغذائي ومن هذه الأهداف:

- توفرالغذاء. - الوصولإلى الغذاء.

- تقبل واحترام التنوع والعادات الاجتماعية.
- الاستمرارية للغذاء.
- الأنظمة والسياسات، والعوامل التي تساعد على تحقيق الأمن الغذائي.كما قام الأردن بمساعدة وزارتي الصحة والزراعة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وذلك بإعداد الاستراتيجية الوطنية في التغذية.

ومن أهداف هذه الاستراتيجية ما يلي:

- العمل على دمج أهداف التغذية الصحية، بأهداف الخطة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.
- توفر الغذاء الكافي والمغذ لجميع قطاعات السكان وبأسعار مناسبة.
- تقوية النظام الذي يعمل على متابعة سلامة الغذاء وتحسين نوعيته.
- رفع المستوى الغذائي للفئات المحرومة من الفقراء والمهجرين وكبار السن.
- تداول التدريب والعمل على بناء القدرات المؤسسية في مجال أزمة الأغذية.(اللحام،2014)

ومنذ عام 2004 قدمت منظمة Fao مساعداتها للحكومة بتمويل الأردن"البرنامج الوطني الخاص للأمن الغذائي في الأردن" (37) مليون دينار لمعالجة قضايا محلية وتضمن البرنامج 21 مشروع في إطار خمسة عناصر على مستوى المزرعة (التربة،ادراة المياه،إنتاج المحاصيل الحقلية،تنويع المحاصيل، توليد الدخل للتوظيف، والتخفيف من حدة الفقد.(Fao)

إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2002-2010 في الأردن تتضمن بعض القيود الرئيسية على التنمية الزراعية المستدامة على النحو التالي:

أولاً:الموارد الزراعية ونقصها، تجزيئ ملكية الأراضي الزراعية، الرعي الجائر، سوء إدارة المراعي، والتوزيع الموسمي، عدم انتظام هطول الأمطار وانخفاض في إمدادات المياه، واخيرا عدم وجود برامج الرعاية الاجتماعية الريفية.

ثانياً:انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض إنتاجية الزراعة البعلية بسبب ضعف البحوث الزراعية والإرشاد وانخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية، ونقص في تحسين المدخلات الزراعية، انخفاض القدرة التنافسية للزراعة نظراً لصغر حجم المشروعات الزراعية وغياب منظمات المنتجين.

ثالثاً:سياسة وإدارة القطاع الزراعي أي عدم وجود تخطيط شامل ومتكامل ومستمر للتنمية الزراعية وقلة الهياكل والإجراءات الإدارية وضعف مشاركة القطاع الخاص، قلة التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية، قلة المعلومات الزراعية، التدريب غير الكافي للعمال الزراعيين والمزارعين.(Fao,2014)

3-1-10 تأثير الأزمة السورية على الزراعة والأمن الغذائي في الأردن

لقد فاقم اللجوء السوري الأزمة الاقتصادية الأردنية وتأثر الأمن الغذائي بعد فترة من التعافي البطيء من أزمة الغذاء العالمية (2008)، وهناك العديد من التحديات في تحقيق الأمن الغذائي في الأردن في ظل وجود اللجوء السوري منها:الضغط على الإمدادات الغذائية المحلية، بحيث أصبح المعروض من السلع المنتجة محلياً تحت الضغط، خصوصاً السلع التي يتم إنتاجها على مستوى الاكتفاء الذاتي، وضغوطات تصاعدية على أسعار المواد الغذائية، زيادة الضغط على شبكات الأمن الغذائي من قبل اللاجئين السوريين، وتدهور إمكانيات الأمن الغذائي الأسري.(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2014)

وأدى تصاعد العنف في سوريا عام 2012 إلى زيادة أعداد اللاجئين السوريين إلى الأردن حيث بلغ العدد الكلي بحدود مليون واربعمائة الف لاجيء سوري. وقد أثرت الأزمة السورية على العديد من القطاعات

الاقتصادية في االأردن وأهمها القطاع الزراعي، لأنه يعد المصدر الأساسي لدخل الفقراء والمجتمعات الريفية.

جدول رقم (5):نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي % للفترة ما بين عام 2003-2013

العام	نصيب الفرد من الغذاء كغم/فرد/سنة /المنتجات النباتية و المنتجات االحيوانية
2003	553.9
2004	579.9
2005	609.2
2006	600.7
2007	568.4
2008	588.7
2009	577.4
2010	632.8
2011	680.7
2012	635.4
2013	562.1

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة من 2003-2013.

يبين الجدول رقم (5) أن هناك تذبذباً في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي حيث كانت أعلى حصة في عام 2011 بواقع680.7 كغم/فرد، بينما أقل حصة كانت في عام 2003 إذ بلغت 553.9 كغم/فرد. إن واقع التحسين في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي تتطلب أن تكون هناك زيادة مستمرة في حصة الفرد وذلك لتحسين واقع المعيشة للفرد، لكن ما يحصل من تذبذب يدل على أنه ليس هناك من آثار واضحة للسياسات الغذائية على تحسين نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي.

ومن أبرز آثار الأزمة السورية على الدولة الأردنية:

- ارتفاع المعدل الشهري لتضخم أسعار المواد الغذائية إلى حدود 6%(حسب بيانات شهر(2012/8) لدائرة الإحصاءات العامة.

- تزايد عدد اللاجئين سيؤدي بعملية رفع الدعم لتفاقم التفاوت بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من حيث تحديات الخصول على الغذاء.
- حدوث اختلالات في تجارة السلع الغذائية والزراعية في الأردن بسبب الأزمة السورية وأهمها:

1- تراجع إجمالي التجارة الزراعية والتجارة الزراعية الثنائية عبر الأراضي السورية.

2- تغيير في طرق ومسارات التجارة وإغلاق الحدود البرية مع سوريا أدى لتعطيل وزيادة تكاليف المستوردات(لمدخلات الإنتاج الزراعي).

3- تتناقص قدرة المنتجين على تصدير منتجاتهم للأسواق السورية، مما أدى لخسارة الدخل بين المجتمعات الزراعية.

4- حدوث عبيء كبير على الحكومة بالمحافظة على مخططات الدعم الاستهلاكي بما في ذلك الغذاء والطاقة، إذ ينفق الأردن حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي على دعم المواد الغذائية.

5- الضغط على الموارد الاقتصادية الزراعية المحلية.(اللحام،2013)

6- جدول رقم (6): معدل إستهلاك الغذاء السنوي للأردنيين واللاجئين السوريين (1000 طن).

السلعة	2012	2013	2014	2015	2020	GRUTH RATE%
الحبوب	1045.8	1091.2	1138.7	1188.2	1469.8	0.039
جذور نشوية	190.0	197.7	205.8	214.2	261.8	0.036
السكر والمحليات	346.8	361.4	376.7	392.6	482.6	0.037
البقوليات	25.7	27.0	28.3	29.6	37.5	0.043
محاصيل زيتية	56.6	58.9	61.3	63.9	78.2	0.037
زيوت نباتية	150.2	156.4	162.9	169.6	207.9	0.037
خضراوات	787.0	821.2	856.9	894.1	1105.9	0.039
الفواكه	414.6	432.9	452.1	472.1	586.3	0.039
اللحوم	344.4	358.7	373.7	389.2	477.3	0.037
البيض	46.3	48.4	50.6	52.9	66.0	0.040
الحليب	462.5	482.8	504.0	526.1	652.2	0.039
السمك	30.5	31.8	33.2	34.6	42.6	0.038
أخرى	107.6	111.9	116.4	121.1	147.5	0.036
Total	4007.9	4180.5	4360.5	4548.3	5615.7	0.038
Population(1000)	6630	7012	7215	7428	8681	0.030
Annual average food consumptioon per capita (kg)	604.5	596.2	604.4	612.3	646.9	0.008

- المصدر: وزارة الزراعة، مديرية السياسات والدراسات، قسم السياسات،2014.

لقد بدأ تأثير الأزمة السورية على الأردن منذ عام 2012 مع بدء تدفق اللاجئين عام 2011، حيث لا توجد أرقام دقيقة عن عدد اللاجئين السوريين في المملكة، إلا أن البنك الدولي ,وضح أن تدفق اللاجئين السوريين بازدياد حيثوصل عدد اللاجئين ل 8% من سكان المملكة في عام 2014، وهذا يعني ارتفاع عدد سكان المملكة من 6.8مليون إلى 7.2 مليون عام 2014، أما في حال استمرار الأزمة سوف يصل عدد سكان المملكة إلى 8.7 مليون نسمة عام2020، وسيؤدي ذلك لإرتفاع معدل نمو إستهلاك الغذاء

من 2.5% إلى 3.8% مما سيؤدي الى إستهلاك الغذاء من 4195ألف طن عام 2014 إلى 4548 ألف طن عام 2015 وسيصل إلى 5616 ألف طن عام 2020.

جدول رقم (7): نصيب الفرد من الأراضي الزراعية

السنة	المساحة الكلية بالدونم (المساحة المروية،المساحة البعلية).	عدد السكان	نصيب الفرد (المساحة الكلية/عدد السكان).
2003	2386.4	5230000	
2004	2708.8	5350000	
2005	2473.9	5473000	
2006	2522.3	5600000	
2007	1871.9	5723000	
2008	2313.9	5850000	
2009	2241.9	5980000	
2010	2593.5	6113000	
2011	2137.7	6249000	
2012	2462.9	6388000	
2013	2609.4	7374000	

- المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناء على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات البيئة للفترة 2003-2013

يوضح الجدول رقم (7) نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، للأعوام 2003-2013، وذلك بقسمة المساحة الكلية للأرض على عدد السكان، فكانت أعلى نصيب للفرد من الأراضي الزراعية عام 2004 بمعدل 0.0050631776 وكان أدنى نصيب للفرد من الأراضي الزراعية عام 2005 حيث بلغ 0.000452019.

3-2 المبحث الثاني : الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في الأردن:

تمثل الفجوة الغذائية صافي الميزان التجاري من السلع الغذائية.(الكساسبة، 2000)

ولمعرفة الفجوة الغذائية في الأردن سوف تتم دراستها من خلال التطور في قيم هذه الفجوة خلال فترة زمنية.

3-2-1مفهوم الفجوة الغذائية

والفجوة الغذائية: هي صافي المستوردات من السلع الغذائية الرئيسية وبعبارة أخرى فإن الفجوة تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2009)

3-2-2 أسباب الفجوة الغذائية الأردنية:

ويعاني الأردن كغيره من الدول العربية من إتساع الفجوة بين الإنتاج الغذائي المحلي والاستهلاك المتزايد نتيجة طبيعة النمو السكاني المتزايد فوق مساحة من الأرض نسبة قليلة من أراضيها غير صالحة للزراعة، ونقص المياه حيث يعد الأردن من أفقر عشر دول في العالم بالمياه، وتقلبات الأحوال الجوية والجفاف،وارتفاع نسبة البطالة، وتدني الصادرات الأردنية، وأيضاً تقلبات النظام الاقتصادي العالمي.

هناك ارتباط للأمن الغذائي لمختلف المحاصيل بالكميات المنتجة، وسياسة الاستيراد والتصدير، وبالتالي الوصول لمستوى الاكتفاء الذاتي من كل محصول، ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل بناءاً على توفر الإنتاج لمقابلة الطلب من المواد الغذائية، وفي حال وجود عجز في الإنتاج لتلبية طلب المواطن، فإن الكميات المستوردة تعمل على سد العجز في الطلب على المواد الغذائية،ونستنتج من ذلك أنه في حال وصول الأردن للاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية فإن الإنتاج المحلي سيكون كاف لتوفير الأمن الغذائي.(دائرة الإحصاءات العامة، تحليل إحصاءات الثروة الحيوانية والنباتية،2007)

جدول رقم (8):الصادرات لبعض السلع الغذائية للأردن بالطن خلال الفترة 2003-2013

السلعة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب ومنتجاتها	22285	23048	17566	33844	33765	18179	57154	35,782	18,119	29,805	34,590
السكر والمحليات	1545	4716	1208	7732	6393	11984	14698	8,211	3,204	4,035	6.030
البقوليات	52	1796	458	4482	5224	6612	9714	9,335	12,191	8,541	7,163
الزيوت النباتية	72948	192221	158508	113984	20870	14002	34631	6,292	14,037	13,481	8,247
الخضراوات	370417	467276	508628	540229	687975	681116	751879	697,886	760,922	702,462	812,897
الفواكه ومنتجاتها	40730	26108	48363	32302	34325	36575	46068	49,062	44,686	50,796	33,538
لحوم الحيوانات	3271	10906	8551	11021	7443	23976	37207	43,541	29,190	31,378	31,979
منتجات الحليب	2219	8065	15704	18871	6410	12864	16447	13,442	7,063	4,718	7,867
البيض	2171	2031	1202	1904	3582	6355	6321	9,377	4,183	1,484	1,133
المجموع	517641	738171	762171	766375	807994	813671	976128	874938	895606	848712	939433

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة من 2013-2003

يتضح من الجدول رقم(8) زيادة صادرات الأردن من بعض المواد الغذائية مثل الخضراوات عام 2010 بينما قلت هذه الصادرات من نفس المادة الغذائية عام 2003 حيث ان ارتفاع حجم الصادرات يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات وتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء لكن انخفاض الصادرات يعزى الى عدة اسباب منها انخفاض مساحة الاراضي الزراعية وانخفاض كمية الامطار على المملكة ونقص المواد العضوية المساندة للعملية الزراعية.

جدول رقم (9): االمستوردات لبعض السلع الغذائية للأردن بالطن خلال الفترة 2003-2013

السلعة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب ومنتجاتها	1975082	2059955	1947797	2313861	2275905	2082629	2022628	1,475,874	2,322,523	2,459,969	2,615,517
السكر والمحليات	205260	234250	239788	263442	281826	321514	238753	307,784	279,205	337,937	343,462
البقوليات	38192	44189	46414	49584	49920	55847	51139	52,233	60,296	59,133	63,204
الزيوت النباتية	112903	131512	210915	165313	91171	77314	123908	103,950	122,663	133,571	136,573
الخضراوات	16513	43057	44737	58715	67004	75174	86327	84,641	77,892	86,496	101,823
الفواكه ومنتجاتها	74813	80237	98459	87664	115224	118347	144251	142,456	179,500	183,357	216,831
لحوم الحيوانات	37067	52148	57156	66268	73438	85568	96489	111,244	115,240	129,678	148,922

منتجات الحليب	54821	34894	42741	42261	43528	43748	67251	63,910	48,317	51,634	55,968
البيض	22	147	45	0	33	698	824	1,146	872	1,465	1,946
المجموع	2514673	2680389	2688052	3047108	2998049	2860839	2831570	2343238	3206508	3443240	3684246

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة من 20013-2003

يبين لنا الجدول رقم (9) زيادة مستوردات الأردن من بعض المواد الغذائية عام 2013 بينما قلت هذه المستوردات من نفس المواد الغذائية عام 2010. وكما ذكرنا في جدول الصادرات ان كمية المستوردات زادت بشكل ملحوظ جدا بعد العام 2010.

جدول رقم (10): الميزان التجاري: الفرق بين الصادرات المستوردات

	العجز بالميزان التجاري	المستوردات	الصادرات	العام	
	1997032	2,514,673	517641	2003	
	1942218	2,680,389	738171	2004	
	1925859	2,688,052	762193	2005	
	2280733	3,047,108	766375	2006	
	2190055	2,998,049	807994	2007	
	2047168	2,860,839	813671	2008	
	1855442	2,831,570	976128	2009	
	1558300	2,3432,38	784938	2010	
	2310902	3,206,508	895606	2011	
	2594528	3,443,240	848712	2012	
	2744813	3,684,246	939433	2013	

- المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة.

يبين الجدول رقم (10) الميزان التجاري لمجموع بعض المواد الغذائية من عام 2003-2013، والميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات المستوردات، ويوضح الجدول أيضاً العجزبالميزان التجاري الأردني ويعني العجز إعتماد الأردن على المستوردات أي زيادة مستورداته على صادراته مما يعني انخفاض

الانتاج بالمقارنة مع ما يستورده الاردن من الخارج، حيث بلغ الميزان التجاري أقل قيمة عجز بمقدار(1558300) عام 2010 وبلغ أعلى قيمة عجز بمقدار (2744813)عام 2013 .

- **وهذه الجداول توضح الفجوة الغذائية لبعض المحاصيل:**

توضح الجداول التالية الفجوة الغذائية لبعض المحاصيل والمواد الغذائية في الأردن خلال الفترة 2003-2013 حيث يتم حسابها بطرح الكمية المنتجة من الكمية المستهلكة التي يتم حسابها كالتالي (عدد السكان مضروباً بمتوسط إستهلاك الفرد من المادة (نصيب الفرد).

(الجداول من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة)

جدول رقم (11): الحبوب ومنتجاتها:

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الإستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	744210	149	5230	779270	-35060
2004	706002	132.5	5350	708875	-2873
2005	814711	138.5	5473	758010.5	56700.5
2006	799537	140	5600	784000	15537
2007	790366	141.7	5723	810949.1	-20583.1
2008	797691	135.9	5859	796238.1	1452.9
2009	667449	121.9	5980	728962	-61513
2010	574049	98.8	6113	603964.4	-29915.4
2011	1123460	175.7	6249	1097949.3	25510.7
2012	915526	141.9	6388	906457.2	9068.8
2013	936285	119.9	7374	884142.6	52142.4

.يوضح الجدول رقم (11) أن الأردن عانى من فجوة غذائية في الحبوب للأعوام

.2011/2009/2007/2004/2003

جدول رقم (12): السكر والمحليات:

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	120	39.2	5230	205016	-204896
2004	197	42.9	5350	229515	-229318
2005	150	43.6	5473	238622.8	-238472.8
2006	180	45.7	5600	255920	-255740
2007	200	46.8	5723	267836.4	-267636.4
2008	183	51.4	5859	301152.6	-300969.6
2009	318	37.5	5980	224250	-223932
2010	186	49	6113	299537	-299351
2011	155	44.2	6249	276205.8	-276050.8
2012	201	52.3	6388	334092.4	-333891.4
2013	162	45.8	7374	337729.2	-337567.2

يوضح الجدول رقم (12) الفجوة الغذائية للسكر والمحليات حيث عانى الأردن من فجوة غذائية لال الأعوام 2003-20013.

جدول رقم (13): الفواكه ومنتجاتها:

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	406023	77.2	5230	403756	2267
2004	284830	58	5350	310300	-25470
2005	293108	56.9	5473	311413.7	-18305.7
2006	305681	58.4	5600	327040	-21359
2007	239666	51.1	5723	292445.3	-52779.3
2008	254559	52.8	5859	309355.2	-54796.2
2009	276867	61.2	5980	365976	-89109
2010	288284	61	6113	372893	-84609
2011	318783	66.5	6249	415558.5	-96775.5
2012	305130	62.6	6388	399888.8	-94758.8
2013	313090	61.8	7374	455713.2	-142623.2

ويوضح الجدول رقم (13) الفجوة الغذائية في الأردن للفواكه ومنتجاتها حيث عانى الأردن من فجوة غذائية خلال الأعوام 2004-2013بإستثناء عام 2003

جدول رقم (14): لحوم الحيوانات:

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم/ سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	152951	35.9	5230	187757	-34806
2004	161166	37.8	5350	202230	-41064
2005	155735	37.2	5473	203595.6	-47860.6
2006	145130	35.7	5600	199920	-54790
2007	170221	41.1	5723	235215.3	-64994.3
2008	179244	41.2	5859	241390.8	-62146.8
2009	191423	41.9	5980	250562.0	-59139.0
2010	216939	49.7	6113	303816.1	-86877.1
2011	225405	46.5	6249	290578.5	-65173.5
2012	234618	51.9	6388	331537.2	-96919.2
2013	224753	46.2	7374	340678.8	-115925.8

يوضح الجدول رقم (14) الفجوة الغذائية للحوم الحيوانات في الأردن حيث عانى الأردن من فجوة غذائية خلال الأعوام 2003-2013.

جدول رقم (15): منتجات الحليب:

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	186895	43.8	5230	229074	-42179
2004	182816	38.1	5350	203835	-21019
2005	185241	39	5473	213447	-28206
2006	203023	39.3	5600	220080	-17057
2007	207398	40.5	5723	231781.5	-24383.5
2008	235733	42	5859	246078	-57674
2009	188404	36.8	5980	220064.0	-31660.0
2010	214611	40.5	6113	247576.5	-32965.5
2011	192106	35	6249	218715	-26609
2012	193294	35	6388	223580	-30286
2013	201292	31.2	7374	230068.8	-28776.8

يوضح الجدول رقم (15) الفجوة الغذائية لمنتجات الحليب في الأردن حيث عانى الأردن من فجوة غذائية خلال الاعوام 2003-2013.

جدول رقم (16): الجوزيات:

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	2100	1.8	5230	9414	-7314
2004	2094	1.6	5350	8560	-6466
2005	2391	2.0	5473	10946	-8555
2006	3141	2.3	5600	12880	-9739
2007	1341	2.3	5723	13162.9	-11821.9
2008	1962	2.3	5859	13475.7	-6261.7
2009	7214	2.5	5980	14950.0	-7736.0
2010	3042	2.7	6113	16505.1	-13463.1
2011	3876	2.7	6249	16872.3	-12996.3
2012	2609	2.3	6388	14692.4	-12083.4
2013	2905	7.3	7374	53830.2	-50925.2

يوضح الجدول رقم (16) الفجوة الغذائية في الأردن من الجوزيات حيث عانى الأردن من فجوة غذائية خلال الأعوام 2003-2013.

وتعزى أسباب الفجوة الغذائية في المنتجات الأردنية إلى أسباب داخلية وخارجية منها:(عبابنة،2002).

1. تقلبات الأحوال المناخية وظروف الجفاف.
2. . و إعتماد الأردن بشكل مباشر أو غير مباشر على الهطول السنوي المتذبذب.
3. وتراجع الصادرات الأردنية، والتقلبات الحادة في النظام الإقتصادي العالمي.
4. تفاقم المديونية.
5. التصحر وعدم الإهتمام بالمراعي الأمر الذي أدى لقلة الإنتاج الحيواني واللحوم الحمراء.

3-2-3 مفهوم الإكتفاء الذاتي:

يُعرف بمدى قدرة الدولة على تحقيق الاعتماد على الذات من توفير الموارد الغذائية من حيث القدرة على الإنتاج والتصنيع الغذائي وبما يتناسب كلياً مع احتياجات الأفراد لفترات آنية ومستقبلية.(Quamrul,2012)

ومن أهم الأهداف الاستراتيجية في جميع خطط التنمية الأردنية خلال الخمسين عاماً الماضية هي الاكتفاء الذاتي، والاكتفاء الذاتي لا يعني أن نستغني عن الاستيراد وننتج كل ما نحتاجه إنما يعني بالمعنى الاقتصادي الوصول إلى حالة توازن.

وقد حقق الأردن الاكتفاء الذاتي في خمس سلع رئيسية حسب ما أظهرته نشرة الميزانية الغذائية لعام 2011، وهي الزيتون و زيت الزيتون و البندورة و الحليب الطازج و بيض المائدة.وأشارت نشرة تلك الميزانية إلى وجود فجوة غذائية في مواد الحبوب خاصة القمح، الذي لا يكفي الإنتاج المحلي من الإحتياجات الاستهلاكية.(نشرة الميزانية الغذائية،2011)

ودرجة الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الغذائية (الغذاء المنتج محلياً، والغذاء المستهلك)، متدنية جداً بمعنى أن مستوردات الغذاء تعادل أضعافاً مضاعفة للغذاء المصدر، بالتالي إن الفجوة الغذائية بين الاستهلاك والإنتاج الغذائي في الأردن عالية باستثناء (الخضراوات، والفواكه، وزيت الزيتون، والبيض،ومن هنا نستنتج أن سكان الأردن يعتمدون في غالبية غذائهم على الاستيراد من الخارج.(المصري،2007)

3-2-4 معوقات الإكتفاء الذاتي الأردني:

وكما ورد في التقرير السنوي الذي أطلقه المنتدى العربي للبيئة والتنمية(أفد)، ضمن ورشة بعنوان" الأمن الغذائي في البلدان العربية التحديات والتوقعات"(2014)، أن الأردن يواجه في مسعاه لتعزيز الاكتفاء الذاتي تحديات جدية ناتجة عن عدة عوامل مقيدة تشمل الجفاف ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة،

ندرة الموارد المائية، وتداعيات تغير المناخ. وأوضح التقرير أيضاً أن هناك عوامل أخرى عملت على تدهور الموارد الزراعية كالسياسات غير الملائمة والاستثمار الضئيل في العلوم والتكنولوجيا والتنمية الزراعية، وأوضح التقرير العجز الغذائي عبر نسبة الاكتفاء الذاتي وقدرها -46% للحبوب و-37% للسكر، -54% للدهون والزيوت، ونستنتج من ذلك أن العجز يصل إلى نحو نصف الحاجة من المواد الغذائية الأساسية.وأوضح التقرير أن الأردن يواجه مشكلة ندرة المياه التي تعكسها الحصة السنوية للفرد من الموارد المائية المتجددة ، والبالغة أقل من 850 متراً مكعباً مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يفوق 6000 متر مكعب.

جدول رقم (17): نسبة الإكتفاء الذاتي (%) لسلع مختلفة خلال الفترة ما بين 2003-2013

السلعة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القمح	5.6	1.9	4.6	3.0	2.7	0.7	2.0	4.3	1.8	2.2	3.3
الأرز	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الشعير	4.3	2.7	4.8	2.1	1.6	1.5	2.7	4.4	6.1	4.1	4.2
البطاطا	84.5	95.1	91.8	90.6	85.8	79.7	80.9	83.8	82.3	75.3	62.1
السكر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الزيتون	105.1	101.1	104.4	101.8	108.5	106.7	109.2	102.4	103.1	100.5	106.8
زيت الزيتون	112.9	112.0	118.6	112.1	113.6	99.6	82.2	106.8	104.3	106.8	109.8
زيت الذرة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البندورة	181.1	212.4	190.9	226.3	273.3	290.9	293.9	201.2	226.6	231.0	337.4

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الميزانية الغذائية من 2003-2013
-

ويتضح من الجدول رقم (17) أن هناك سلعاً إستراتيجية كالأرز والسكر لم يحقق الاردن فيها اكتفاءاً ذاتياً،بينما حقق الأردن إكتفاءاً ذاتياً في بعض السلع كالبندورة والزيتون،هذا يعني أنهلا يزال الأردن يعاني من عدم تحقيق نسبة معقولة من الإكتفاء الذاتي في بعض السلع الهامة والضرورية كالأرز كما ذكر سابقاً، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهود وتغيراً جذرياً في إستراتيجيات القطاع الزراعي للوصول إلى مستويات مقبولة من إنتاج هذه المواد الأساسية.

الفصل الرابـــــــع

النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أظهر المنهج الوصفي الذي عمل على تحليل الأمن الغذائي في الأردن النتائج التالية:

- الاهتمام الكبير من قبل الدولة الأردنية بالاقتصاد الأردني، وقد اتضح ذلك من خلال وضع السياسات الحكومية والإستراتيجيات الوطنية للتنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي.
- تأثر الأمن الغذائي الأردني بالأزمة السورية نتيجة الضغط على الإمدادات الغذائية المحلية.
- إن حجم الفجوة الغذائية الأردنية يتسع مع مرور الزمن نتيجة لعوامل عديدة تم ذكرها في الدراسة.
- لا يزال الإنتاج الزراعي متواضعاً ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة الأمر الذي يتطلب توجيه جهود أكبر نحو الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية واعتماد تكنولوجيا متقدمة لتحسين مستويات الإنتاج الزراعي.
- لا تزال المستوردات الزراعية تفوق الصادرات الزراعية الأمر الذي يعمق مشكلة الميزان التجاري الزراعي.
- تحقيق الأمن الغذائي في الأردن يعد من الأهداف الوطنية الاقتصادية الهامة في ظل زيادة الطلب على الأغذية الناتجة عن الزيادة في معدلات النمو السكاني وعجز القدرات الإنتاجية مما يترتب على الحكومة وضع الاستراتيجيات الي تتضمن تحقيق الأمن الغذائي.
- لا تزال مشكلة المياه قائمة بل تزداد عمقاً نتيجة ضعف المخزون المائي الأمر الذي يتطلب إيجاد بدائل مناسبة.

ثانياً: التوصيات

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- تقديم حوافز للمزارعين لأغراض تحسين الإنتاج الزراعي، وتقديم النصح والإرشاد لهم من خلال عقد الدورات الزراعية، وزيادة العناية بالأراضي الزراعية واستخدام تكنولوجيا حديثة تساهم في تحسين مستوى الإنتاج، بالإضافة إلى دعم مؤسسة الإقراض الزراعي.
- إعادة رسم سياسة التعليم المهني الزراعي لتقديم عمالة فنية على درجة عالية من التخصص تساعد في رفد القطاع الزراعي بعمالة ماهرة قادرة على تطبيق التكنولوجيا الحديثة.
- توجيه جزء من المساعدات الخارجية التي ترد إلى الأردن لدعم القطاع الزراعي وتقديم قروض ميسرة للمزارعين لاستصلاح الأراضي وتحسين مستويات الإنتاج.
- الاستفادة من التجارب والخبرات العربية والإقليمية للدول في تحسين مستويات الإنتاج الزراعي فيها.
- إعفاء الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية من ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، حيث يرتبط واقع الصناعات الغذائية في الأردن بالواقع الزراعي.
- تطبيق سياسة الحد من الاستيراد مؤقتاً من المنتجات الغذائية التي يمكن إنتاجها محلياً وذلك لحماية الصناعات الناشئة منها.
- دعم سياسات التمويل اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي في الأردن.
- تطوير أسلوب علمي وعملي لتجميع الأراضي الزراعية بغرض الحد من تفتت الحيازات الزراعية وتشتتها.
- تطوير وتحديث طرق الري للاستفادة القصوى من المياه المتاحة والحد من استنزافها.

- أهمية نشر الوعي الإعلامي لدى المواطنين وتوجيههم نحو أهمية الأمن الغذائي وأبعاده الاقتصادية والحضارية.
- إن زيادة أعداد السكان نتيجة النمو الطبيعي ونتيجة الهجرات التي شهدتها الأردن خلال الأعوام السابقة تحتم على صانعي القرار إعادة دراسة سياسة الأمن الغذائي وإيجاد بدائل مناسبة تساعد في التخفيف من حدة الفجوة الغذائية والتخفيف من الضغوط على ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الدروبي،رانيا ثابت، 2008،**واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24 العدد الأول،ص286
2. دائرة الإحصاءات العامة، **تحليل إحصاءات الثروة الحيوانية والنباتية وعلاقتها بالأمن الغذائي في الأردن**، عمان، الأردن،2007.
3. أ.د. محمد منير حمدان، **محاضرات في الأمن الغذائي**، الجامعة الأردنية، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية.
4. الحفار،نهايت ياسين، 1994،**قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي**،دار المعاجم، الطبعة الأولى،الصفحات 111/57/55/49/5.
5. الفرا، محمد علي،1986،**مشكلة الغذاء في الوطن العربي، والأزمة الاقتصادية العالمية**، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع–الكويت،1406 الطبعة الأولى،ص 75/74/72/61/57.
6. النجفي،سالم توفيق 2009،**الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)**،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
7. الفرا، محمد علي،1979،**مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**،عالم المعرفة(21)،مجلد(1)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت.
8. الجبوري، خلف حمد،2012،**السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية، بناية"بيت النهضة"،الطبعة الأولى،).

9. القاسم، صبحي،2010، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**،مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن الطبعة الأولى.

10. نعيم ،معتز،2008،**السكان والأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية**،قسم الاقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد 24-عدد أول،ص 319-320

11. صالحي،صالح،1996،**التبعية الغذائية واستراتيجية الأمن الغذائي في إطار التعامل بين أقطار المغرب العربي**،مجلة المستقبل العربي،مجلد 19،عدد211.رقم المقالة:28785106،107،110،111

12. الكساسبة، حمد عفنان،1984**الأمن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الأردن.**

13. بكور،يحيى، 1979، **مشكلة تأمين الغذاء في الوطن العربي، واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي**،المؤتمر السابع لإتحاد الاقتصاديين العرب،دمشق.

14. التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2009.

15. آل الشيخ،2006،المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة ،**حصاد مياه الأمطار والسيول وأهميته للموارد المائية في المملكة العربية السعودية.**

16. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، 2013.

17. وزارة الزراعة،نشرة الأمن الغذائي،العدد1 تموز 2014،رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية 2015/2/642، المملكة الأردنية الهاشمية.

18. القضاة،أنس،2014، **مشكلة الأمن الغذائي العربي والأطر العملية لحلها اعتماداً على الأرقام والحقائق الحالية المنشورة عن (Fao)**،الملتقى الدولي التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.

19. موسوعة العلوم القانونية والاقتصادية،المجلد الثالث، مطانيوس حبيب ص102.

20. المرزوقي، عمر فيحان، 2005،مكتبة الرشد،**التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد.

21. عادل كدودة 2002-2003،**اقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي**.

22. خصاونة،أحمد،2005،مبادىء الإقتصاد الكلي .عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

23. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2014، **حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم في سطور**.

24. الهزايمة،محمدوعبد المجيد العزام،2009،**الآثار السياسية للتبعية الغذائية**،مجلة النهضة المجلد العاشر،العدد الثالث.

25. الكون نيوز،2014.

26. الدويري، محمود،2007، **اشكالية الاستراتيجية الزراعية والمائية وعلاقتها من خلال السياسة الغذائية في الأردن وتكاملها في تحقيق الأمن الغذائي في الأردن**، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عدد 68،69.ص 116،117،128.

27. دائرة الإحصاءات العامة،نشرة الميزانية الغذائية، 2011 ،العدد التاسع.

28. المصري، خضر 2007، **إمكانات الحصول على الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في الأردن**،المجلة الثقافية،عدد 68،69.ص 86،88.

29. **أثر أزمة تدفق اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة دراسة تحليلية**- محافظتي المفرق واربد، استناداً إلى نتائج مسح نفقات ودخل الأسر للعام 2010 والمسح الخاص للعام 2013.

30. اللحام وعمر بشير،وزارة الزراعة،مديرية السياسات والدراسات، قسم السياسات،2014،**الأمن الغذائي"تمكين الفقراء من الوصول إلى الغذاء"**.

31. اللحام وعمر بشير،وزارة الزراعة،مديرية السياسات والدراسات، قسم السياسات، 2013، **تأثير الأزمة السورية على الزراعة والأمن الغذائي في الأردن**.

32. مؤسسة الإقراض الزراعي.

33. وزارة الزراعة، بالتعاون مع وزارتي الصناعة والتجارة،تقرير بعنوان **الإطار العام لاستراتيجية الأمن الغذائي في الأردن،2009.**

34. ترانستيك، تقرير بعنوان **تقييم القطاع الغذائي في الأردن**،2012،وزارة الزراعة.

35. مؤتمر المنتدى السنوي السابع AFED ،المنتدى العربي للبيئة والتنمية حول **تحديات الأمن الغذائي، 2014.**

36. الدغمي،صايل،2013،"**الأبعاد السياسية والاقتصادية للأمن المائي العربي وأثره على الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

37. عبد الحفيظ،سكينة، 2013، "**مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.

38. الشوك،رباب،2010،"**التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار**،رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

39. رضوان،رضوى،2009، **تقييم إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية والسياسات العربية الراهنة**،رسالة ماجستير،كلية التجارة، جامعة عين شمس.

40. الخليل،محمد،2007،"**الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، رسالة ماجستير،كلية الإقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق.

41. خضري،رولا،2007،"**السكان والأمن الغذائي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لسورية**،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

42. خزاعلة،رائد،2001،"**الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي**،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

43. إسبيتان،خولة،1996،"**الصناعات الغذائية الأساسية ودورها في الأمن الغذائي العربي**،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

44. عبابنة،قصي محمد سليمان،2002،**الفجوة الغذائية في الأردن(1975-2000)**،رسالة ماجستير،جامعة الدول العربية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،معهد البحوث والدراسات العربية،قسم الدراسات الإقتصادية، القاهرة.

45. المقداد، محمد أحمد (2013)**أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي العربي،** دراسة بحثية مقدمة للملتقى العلمي عن (مهددات الأمن الغذائي العربي)، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 6-8 أيار،ص 11،13،26.

46. يونس، محمود،2007،إقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية،ص 181.

47. القدرة،ناهض،2013،"**إختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،غزة،جامعة الأزهر..

48. خصاونة،أحمد،2005،مبادىء الإقتصاد الكلي .عمان، الأردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع.

49. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة،عدد 230،1990،ص 32.

50. القاسم، صبحي، 1993،الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله،مؤسسة عبد الحميد شومان،ص 174.

51. حميدات، وليد وعبد الله الربيعي،2000ا،لأمن الغذائي في الأردن،دراسة قياسية خاصة بمحصول القمح (1974-1996)، مجلة الملك سعود،المجلد الثاني عشر،العلوم الإدارية(2).

ثانياً:المراجع الأجنبية:

- Aido robert,Menash james osei,Tufour thomas,2013,**"Determinants of household food security in the sekyere- aframplains", district of ghana**" Department of agricultural economics,agribusiness and extension,university of science and technology-ghana.
- Bashir muhammad,Schilizzi steven,Pandit ram,2012,**"The determinants of rural household food security in the punjab, pakistan",**School of agricultural and resource economics,the university of western australia, crawley,wa 60009,australia.
- Bahiigwa goodfrey,1999"**Household food security in uganda ,an empirical analysis,economic policy research centre.**
- Fao Regional office for near east and north africa,fao representation in jordan,2014**"plan of action resilient livelihoods for agriculture and food and nutrition security in area of jordan affected by the syria crisis.**
- Garrett james and Ruel marie,1999"**Are determinents of rural and urban food security and nutritional status different,international food policy research institute.**
- issac jad and hassassian nadine,2001, **Arab agriculture in a globalized** world: constraints and potentials, Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ).
- Omotesho o.a,Adewumi a.,lawal muhammad,Ayinde o.e,2006,"**Determinants of food security among the rural farming households in kwara state nigeria, African studies on population and health.**
- Quamrul, Ashraf.2012 "**Macroeconomics in A Self-Organizing Economy", Debates Politiques,** Williams College, Milan. PP, 44-45.
- Timmer peter,2004,**food securityand economic growth**:an asian perspective.

- Thomson And,Metz manfred,1998**''implication of economic policy for food security a training manual**, Food and agriculture organization of the united nation.
- Umezuruike linus opara,2013,"**the evolving dimension and perspective on food security what are the implication for(postharvest technology research, policy and practice**. *Int. J. Postharvest Technology and Innovation, Vol. 3, No. 3.*
- Zakari seydou,Ying liu,2014**''Factors influencing household food security in west africa: the case of southern niger''**,college of agriculture california state university,chico,ca 95973,usa.

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع الأمن الغذائي في الأردن ووضع اقتراحات وحلول لتحقيق الأمن الغذائي الأردني ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الإنتاج الزراعي الأردني لا يزال متواضعاً ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بالإضافة لزيادة المستوردات الزراعية الأردنية الأمر الذي يعمق العجز في الميزان التجاري الزراعي ، وتوصي هذه الدراسة بتوجيه جزء من المساعدات الخارجية التي ترد إلى الأردن لدعم القطاع الزراعي والاستفادة من التجارب والخبرات العربية والإقليمية للدول في تحسين مستويات الإنتاج الزراعي الأردني وتوصي هذه الدراسة أيضاً بتطبيق سياسة الحد من الاستيراد مؤقتاً من المنتجات الغذائية المصنعة التي يمكن إنتاجها محلياً لحماية الصناعات الغذائية الناشئة منها.

Abstract

This study aimed to identify the reality of food security in Jordan and the development of proposals and solutions to achieve the Jordanian food security because food security a major branch of the security and strategic, this study found that the Jordanian agricultural production is still modest and the rate of GDP is low in addition to the increase of Jordanian agricultural imports up which deepens the problem of agricultural trade balance is worth mentioning that the huge number of population increase as a result of migrations witnessed by the Jordanian state during the past five years makes it imperative for decision-makers to re-examine the food security policy, the study recommends that the guidance part of the foreign aid received by Jordan to support the agricultural sector and take advantage of experience and expertise of Arab and regional countries in improving agricultural production and the levels of this study also recommends the application of the reduction of import policy temporarily from food products that can be produced locally to protect them emerging industries.

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية
برلين/ألمانيا

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو ي جزء منه أوتخزينه،
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة
All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098
البريدالإلكتروني
book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب: واقع الأمن الغذائي في الأردن

تأليف : د. رنيم زياد أحمد جوابرة

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب:VR . 3383 - 6669 . B

الطبعة الأولى يوليو / 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي